

دور مؤسسات البنية التحتية الداعمة للجهاز المصرفي
الإسلامي

في منع المساهمة بالأزمة والتخفيف من آثارها

المحور: المالي والمصرفي: دور الجهاز المصرفي الإسلامي في ظل الأزمة

د. منير سليمان الحكيم د. يزن سالم العطيات

الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

Yateyat@aabfs.org

Mhakim@aabfs.org

الملخص

جاءت الدراسة في مبحثين تناول الأول منهما الأزمة المالية العالمية من حيث ماهيتها وأسبابها وطرق علاجها وآثارها على الاقتصاد العالمي والمصارف العالمية والمصارف الإسلامية والقراءة الإسلامية لهذه الأزمة وكيفية معالجتها من خلال عدم اتباع القواعد الشرعية والضوابط التي تمنع المؤسسات المالية الإسلامية من التعامل بالفائدة المحرمة شرعا وبالأدوات المالية التي احدثتها الهندسة المالية الحديثة والمبنية على الفائدة المحرمة كالمشتقات وغيرها، وفي المبحث الثاني تناول الباحثان مؤسسات البنية التحتية من حيث ماهيتها وعملها الأساسي وأهدافها ودورها في دعم الجهاز المصرفي الإسلامي، ودور هذه المؤسسات في تخفيف حدة الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية.

وفي ضوء الدراسة قدم الباحثان عددا من النتائج والتوصيات التي يمكن أن تؤدي إلى تفعيل دور هذه المؤسسات في دعم الجهاز المالي والمصرفي الإسلامي.

كلمات مفتاحية: الأزمة المالية العالمية؛ مؤسسات البنية التحتية الداعمة للعمل

المصرفي الإسلامي؛ المؤسسات المالية الإسلامية.

بسم الله الرحمن الرحيم

الاطار العام للدراسة

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين محمد صلى الله عليه وسلم، يواجه العالم منذ فترة ليست بالوجيزة ما زال أزمة مالية عاتية بدأت من الولايات المتحدة الأمريكية مع نهايات العام 2007، وظهرت بشكل جلي في سبتمبر 2008 بصورة انهيارات متتالية لعدد من المؤسسات المالية الكبرى من المصارف وشركات التأمين وشركات التمويل العقاري وصناديق الاستثمار، وأثرت على أسواق المال والبورصات العالمية، في صورة انخفاضات حادة متوالية لمؤشراتها، وامتدت تأثيراتها إلى جميع أنحاء العالم وإلى جوانب الاقتصاد في صورة ركود اقتصادي بدأ يخيم على حركة الأسواق، وأدى إلى انخفاض في معدلات النمو، ستعالج هذه الورقة ملامح الأزمة المالية العالمية التي عصفت ببنوك العالم ومؤسساته المالية من حيث أسبابها وحجمها ونطاقها وتداعياتها وآثارها على المصارف الإسلامية وهنا لا بد من التنويه إلى أن مشاركة المؤسسات المالية الإسلامية في هذه الأزمة تكاد تكون معدومة وتأثيرها محدودا بسبب طبيعة الصناعة المالية الإسلامية القائمة على المشاركة في الربح والخسارة والعمليات التي تسندها أصول حقيقية¹، وبسبب عدم تعاملها في أي نوع من العقود القائمة على الربا المحرم، فهي لا تستطيع التعامل بالعقود الآجلة القائمة على الربا والتي أدت إلى أزمة الرهن العقاري التي تعتبر السبب الرئيسي للأزمة، وبسبب ارتباط تمويلاتها بالاقتصاد العيني²، ولكن ذلك لا يمنع أنها تتعرض للآثار غير المباشرة لهذه الأزمة وذلك من خلال التأثير العام للأزمة على الجو العام للبنوك التقليدية منها والإسلامية وما تقدمه من منتجات³، كانخفاض حجم أعمالها بسبب الركود الذي أصاب الاقتصاد بشكل عام، فترجع حجم نشاط المصارف في مجال التجزئة المصرفية نتيجة لتوقع انخفاض الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية أو الإغراض العقارية، بالإضافة إلى تراجع الطلب على خدماتها، فالمصارف ليست بعيدة عن الأزمة لعدة أسباب منها أن اقتصادنا مرتبط بالمتغيرات العالمية، ومرتب بالدولار، ومرتب بالنفط، ومشاريعنا مرتبطة بتحسين أسعار النفط، وسنقوم في هذه الورقة بالتعرض لأسباب هذه الأزمة من وجهة النظر الإسلامية والممارسات المالية

¹ علي، أحمد محمد، الصيرفة الإسلامية وتحديات الأزمة المالية العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات الإسلامية، البحرين،

<http://www.cibafi.org/NewsCenter/PrintPage.aspx?id=7781> :2009

² توفيق، زين العابدين، أزمة المصارف العالمية: هل يوجد بديل إسلامي؟ بي بي سي - لندن

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_7695000/7695884.stm

³ عزام، هنري، تنعكسات الأزمة على البنوك الإسلامية ضعيفة، تصريح لصحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ 2009/9/29، رابط

<http://www.cibafi.org/NewsCenter/PrintPage.aspx?id=8752> الخبر:

التي حرمها الإسلام والتي أدت إليها، ثم نستعرض الآثار التي تواجهها المؤسسات المالية الإسلامية بسبب هذه الأزمة والدور الذي تلعبه مؤسسات البنية التحتية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تقوم بإصدار المعايير والتشريعات اللازمة والمراقبة على عمل المؤسسات المالية الإسلامية لمساعدتها على تخطي هذه الآثار بدون التعرض لأزمات مماثلة، ثم نختم الورقة بعدد من النتائج والتوصيات.

منهجية الدراسة:

إعتمد الباحثان على المنهج الوصفي الذي يستند إلى الدراسات النظرية التي تناولت الموضوع، وحوالا اثبات صحة الفرضية السابقة.

منهجية الدراسة:

إعتمد الباحثان على المنهج الوصفي الذي يستند إلى الدراسات النظرية التي تناولت الموضوع، وحوالا اثبات صحة الفرضية السابقة.

فرضية الدراسة:

تعتمد الدراسة على فرضية مفادها أن مؤسسات البنية التحتية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية قادرة على توفير الدعم اللازم للمصارف الإسلامية من أجل منعها من الانزلاق في الأزمة المالية العالمية ومساعدتها على تخطي الآثار غير المباشرة للأزمة على مجالات عملها.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة البحث عن الطريقة المثلى التي تستطيع من خلالها مؤسسات البنية التحتية للمؤسسات المالية الإسلامية مساعدة المؤسسات المالية الإسلامية على تخطي الأزمة الاقتصادية الحالية وتحسينها من الانزلاق في الأزمات اللاحقة بحيث تستطيع هذه المؤسسات تقديم نموذج اسلامي يمكن الاقتداء به يؤدي إلى انقاذ العام من براثن الأزمات المتلاحقة التي تسببها الأنظمة الاقتصادية الأخرى لما يتمتع به النظام الاقتصادي الإسلامي من مبادئ أهمها العدالة والنزاهة والشفافية والأخلاق.

أهداف الدراسة:

- تتخصر أهم الأهداف التي يسعى الباحثان إلى تحقيقها من خلال الدراسة إلى التعرف على:
- 1- الأزمة الاقتصادية العالمية، وأسباب حدوثها وآثارها على المصارف التقليدية والإسلامية.
 - 2- القراءة الإسلامية للأزمة وكيفية علاجها.
 - 3- مؤسسات البنية التحتية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية وأهدافها.
 - 4- المعوقات التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية.
 - 5- دور مؤسسات البنية التحتية في منع مشاركة المؤسسات المالية الإسلامية في الانزلاق في

الأزمات.

الدراسات السابقة :

هناك عدد لا بأس به من الدراسات وعدد كبير عقد ما زال يعقد تناول الأزمة الاقتصادية الحالية من جميع جوانبها، ولا تكاد تخلوا الأخبار الواردة يوميا عن عقد مثل هذه المؤتمرات والندوات من قبل المؤسسات الدولية والإقليمية والجامعات ومراكز البحث العلمي، وجميعها تركز على الأزمة وأسبابها وآثارها وطرق علاجها وما تتخذه السلطات المالية في البلدان المختلفة من إجراءات لمعالجتها، أما الدراسات المتعلقة بالمؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي فهي قليلة ويتناثر بعض منها في المواقع الإلكترونية على شكل أخبار عن هذه المؤسسات بالإضافة الى المعلومات الواردة عن هذه المؤسسات في المواقع الإلكترونية الخاصة بها، والدراسة الوحيدة التي اطلع عليه الباحثان بهذا الخصوص هي دراسة سامر القنطجى وزميله بعنوان مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية، 2006 والمنشورة على شكل ملف الكتروني من خلال موقع فقه المعاملات الإسلامية⁴، وهي تتناول عدد مؤسسات البنية التحتية من حيث تأسيسها وأهدافها والخدمات التي تقدمها للمؤسسات المالية الإسلامية.

⁴ القنطجى، سامر و أرمنازي، براء منذر، مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية، 2006، www.kantakji.org

المبحث الأول الأزمة الاقتصادية العالمية

تشخيص الأزمة:

بات من المعروف أن الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي يعيشها الاقتصاد العالمي اليوم والتي بدأت على شكل فقاعة الائتمان العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية قد نتجت عن "إسراف المؤسسات المالية في إصدار الأصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني"⁵، فقد قامت المؤسسات المالية بإصدار الأدوات الاستثمارية والعقود المشتقة التي ابدعتها صناعة الهندسة المالية التي تعتبر منهجاً لنظم التمويل المعاصرة يهدف إلى تحقيق الكفاءة في المنتجات المالية المعاصرة وتطويرها في ظل الاحتياجات المالية والتي تتصف بأنها متجددة ومتنوعة، وتكمن أهمية الهندسة المالية وخصوصاً في عالمنا المعاصر اليوم بأنها تقوم بالموازنة بين عدة أهداف ومن ثم تصميم أدوات مبتكرة تستوعب كل هذه الأهداف معاً، وهذه المهمة ليست باليسيرة حيث تحتاج إلى تضافر جهود تنظيمية بين الاقتصاديين والمصرفيين والمحاسبين للخروج بمبتكرات مالية فعالة⁶.

كان السبب الرئيسي المباشر وراء ظهور الأزمة المالية هو الممارسات الخاطئة للمؤسسات المالية والمصرفية الأمريكية في ظل غياب النظيم والرقابة الحكومية⁷ بالتوسع غير المسبوق في تقديم القروض للقطاع العقاري بهدف تمويل شراء المنازل، مع تقديم مبالغ تماثل هذا المبلغ على شكل قروض استهلاكية لحملة بطاقات الائتمان، مما أدى إلى التوسع غير المسبوق في حجم الائتمان والتضخم الهائل في الكتلة المالية والنقدية، أدى في النهاية إلى انفجار ما يعرف بفقاعة الرهن العقاري، وحتى تكتمل حلقات الهندسة المالية قامت المؤسسات المالية المقرضة بتوريق (تسديد) هذه القروض وبيعها إلى شركات التوريق لكي تعيد إقراض ما حصلته في تمويلات عقارية جديدة لعدة مرات، وبدورها قامت شركات التوريق بإعادة بيع هذه السندات في أسواق المال لتستفيد من فارق أسعار الفوائد، وتم تداولها بإعادة بيعها لآخرين ومنهم إلى غيرهم في تيارات متتالية، وبأسعار أكثر من قيمتها الاسمية اعتماداً على

⁵ البيلاوي، حازم، الأزمة المالية العالمية الحالية " محاولة للفهم، <http://www.iid-alraid.com>

⁶ تُعرف الهندسة المالية في أبجديات علم التمويل المعاصر، بأنها مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، وتكوين مجموعة حلول إبداعية لمشاكل التمويل في الشركات، ومن التعريف السابق، يتبين أن الهندسة المالية تشتمل على ثلاثة أنشطة هي بداية تصميم أدوات مالية مبتكرة، مثل بطاقة الائتمان، وأنواع جديدة من السندات والأسهم، ثم تصميم عقود تحوط مبتكرة، وتطوير الأدوات المالية، أي تلبية هذه الأدوات المبتكرة لحاجات تمويلية جديدة، أو التعبير الجذري في العقود الحالية لزيادة كفاءتها فيما يخص المخاطرة وفترة الاستحقاق والعاى، وأخيراً تنفيذ الأدوات المالية المبتكرة، أي ابتكار إجراءات تنفيذية مبتكرة من شأنها أن تكون منخفضة التكلفة ومرنة وعملية. انظر:

⁷ عوض، طالب، أثر التقلبات المالية الدولية على أسواق الدول النامية، عمان، الجامعة الأردنية، المرصد الاقتصادي، 2009،

ما تدره من فوائد بدأت بسيطة لمدة سنتين ثم تزايد بعد ذلك⁸، وفي الجهة المقابلة فان أصحاب المنازل الذين اشتروها من خلال المصارف قاموا بعد ذلك باعادة تقدير قيمة منازلهم بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية ثم اعدوا رهنها بناء على القيمة الجديدة لمؤسسات أخرى قامت بدورها بتسنيده هذه القروض وباعتها لشركات التوريق التي قامت بنفس ما قامت به في البداية من طرح هذه السندات للتداول واعدة التداول، ولكي تكتمل حلقات الهندسة المالية من جديد تم إصدار أدوات مالية (مشتقات) للمضاربة على فروق أسعار هذه السندات وطرحها في الأسواق هي الأخرى وتم تداولها منفصلة عن السندات، وبالتالي حُملت العقارات بعدد كبير من القروض التي تفوق قيمتها، وانقطعت الصلة بين حملة السندات وبين المقترضين بضمان العقارات، وبدأت الكارثة بعد أن تشبع السوق العقاري وقل الطلب على شراء وبيع العقارات فانخفضت أسعارها، وفي ظل تراكم الفوائد وعدم قدرة أصحاب العقارات على إعادة بيعها أو رهنها للحصول على قروض جديدة توقفوا عن سداد أقساط القروض وفوائدها، وبدأت أسعار السندات في الانخفاض واتجه حملتها إلى بيعها بخسارة، وتوقفت المؤسسات المالية عن الإقراض نظراً لتعثر المقترضين السابقين، وبالتالي قل الطلب مرة أخرى على العقارات فانخفضت قيمتها بشكل أكبر، لكن مسؤولية المؤسسات المالية المقرضة وشركات التوريق عن متابعة وتحصيل الأقساط والفوائد وتسليمها لحملة السندات تبقى من التزاماتها بموجب القانون، وبتعثر المقترضين وتوقفهم عن السداد استولت المؤسسات المالية على العقارات (الضمان) ولكن القيمة السوقية لهذه العقارات أقل بكثير من قيمة القروض الممنوحة فضلاً عن عدم قدرتها على إعادة بيعها وتسجيل قيمتها بسبب الركود الحاصل في سوق العقارات، وبالتالي صنفت هذه القروض على أنها قروض رديئة لا يمكن تحصيلها، ومن المعلوم أن المصدر الأصلي لهذه الأموال هو ودائع العملاء، وعندما بدأ العملاء بسحب ودائعهم بشكل جماعي لفقدان الثقة في المؤسسات المالية بدأ عجز المؤسسات المالية عن مواجهة الطلب على السحب فأعلنت إفلاسها، وبالمقابل انخفضت أسهم الشركات المالية وأسهم شركات الاستثمار العقاري التي تقدم قروضا أيضا مما أدى إلى انهيار الأسواق المالية.

أما تعثر شركات التأمين فقد نتج عن عقود التأمين المرتبطة بقيام شركات التمويل العقاري والمصارف بالاتفاق مع مشترى العقارات في التأمين على سداد القروض لدى شركات التأمين مقابل أقساط محددة، وعندما عجز المشترون عن دفع الأقساط كانت شركة التأمين مطالبة بالسداد، وعند تفاقم المشكلة عجزت هذه الشركات عن توفير السيولة اللازمة

⁸ عمر، محمد عبد الحليم، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ندوة الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية، القاهرة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، أكتوبر 2008م.

لدفع التعويضات فدخلت هي أيضا إلى دائرة التعثر والإفلاس.

ومع توقف المصارف عن منح التمويل للشركات الإنتاجية (صناعية وزراعية وتجارية وخدمية) نتيجة لتعثرها وعدم توفر السيولة لديها، فإن هذه الشركات لم تجد المال اللازم لتمويل عملياتها مما أدى إلى تقليل نشاطها، وأجبرها على الاستغناء عن بعض العمالة بها لتزيد البطالة، ويدخل الاقتصاد في حالة ركود متتابة، وهنا حدثت تداعيات خطيرة قررت الحكومات على أثرها ضخ أموال ضخمة للمؤسسات المالية لشراء القروض الرديئة وتأميم بعضها وإدماج البعض الآخر وفرض الوصاية عليها.

وكانت النتيجة انخفاض معدل النمو في الولايات المتحدة من 2.9 % في عام 2006 إلى 2.2 % في عام 2007 ، بسبب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة والتي أخذت منعطفا جديدا في أغسطس 2007، وما ترتب على ذلك من تذبذبات حادة في أسواق الأسهم الأمريكية بسبب تراجع أسعار أسهم المصارف والمؤسسات المالية التي واجهت زيادة حالات التعثر في سداد القروض العقارية⁹.

ويخلص الشكل التالي الأزمة الاقتصادية:



المصدر : <http://albaitalkuwaiti.files.wordpress.com/2009/08/drawing13.jpg>

⁹ صندوق النقد الدولي " آفاق الاقتصاد العالمي: أبريل 2008 " نقلا عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008، الفصل الأول : التطورات الاقتصادية الدولية، ص2

من القراءة السابقة لمجريات الأزمة فاننا نستطيع نلخص الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ظهور الأزمة بعدد من العوامل أهمها¹⁰:

1. تذبذب الفائدة التي تقوم عليها جميع المعاملات والمحرك الرئيسي لها.
2. انتشار الجشع وانعدام الضوابط الأخلاقية وسيطرة المنفعة على السلوك الفردي، فالغاية في تعظيم الربح تبرر الوسيلة دون النظر للوسيلة التي تضر بالمصالح الاقتصادية.
3. انتشار البيوع الوهمية (بدون تقابض) وترسخ تشريعاتها، وتداول الرهن.
4. ظهور عدد كبير من العقود الوهمية نتيجة لتطورات الهندسة المالية الحديثة القائمة على المتاجرة بالديون والتوسع فيها والمضاربة عليها، مثل المشتقات وتوريق الديون وتسييلها¹¹.
5. إيراد الاقتصاد المالي الورقي على حساب الاقتصاد الحقيقي مما سبب بشكل مباشر في إنهيار الأسواق المالية العالمية.
6. شدة الارتباط بين أنشطة المؤسسات المالية العالمية بسبب العولمة بحيث أدت إلى انتقال الأزمة إلى بقية أنحاء العالم من خلال آليات نقل الأثر في الأسواق الدولية، مع غياب التنظيم والرقابة الحكومية.

آثار الأزمة على الاقتصاد العالمي:

من الصعب تحديد آثار الأزمة على الاقتصاديات العالمية لضخامة أثرها ولأن تداعياتها ما زالت تظهر في كل لحظة، ويمكن تلخيص آثار الأزمة بما يلي¹²:

- 1- إفلاس الشركات والمصارف وارتباك سياسات وأساليب الائتمان في المصارف خشية إفلاس المقترضين.
- 2- انهيار أسواق رأس المال الكبيرة وفقدان الثقة فيها مثل ناسداك وداوجونز وكذلك أسواق أوروبا مثل الفاينانشيال تايميز والكاك.
- 3- وصول نسبة النمو الى الصفر، وانخفاض الاستثمارات.

¹⁰ شاكر، فؤاد، الأزمة العالمية في سطور، النشرة المصرفية العربية، مج3، ع4، 2008، ص31؛ الشمري، صادق راشد، الأزمة المالية... إلى أين؟ النشرة المصرفية العربية، مج3، ع4، 2008، ص45؛ عوض، طالب، أثر التقلبات المالية الدولية على أسواق الدول النامية، عمان، الجامعة الأردنية، المرصد الاقتصادي، 2009، ص36

¹¹ ويقصد بتوريق الديون: تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول في البورصات العالمية كدأة تؤمن السيولة.

¹² شاكر، فؤاد، الأزمة العالمية في سطور، النشرة المصرفية العربية، مج3، ع4، 2008، ص31-32؛ عوض، طالب، أثر التقلبات المالية الدولية على أسواق الدول النامية، عمان، الجامعة الأردنية، المرصد الاقتصادي، 2009، ص6

4- عجز الاقتصاد في سائر الدول عن التعامل مع الأزمة من خلال قوى السوق ودون مساندة من المؤسسات الحكومية، ووصول العجز في أمريكا الى حوالي ترليون دولار، والدين العام اكثر من ترليون دولار.

5- تراجع مستوى ثقة المستثمرين الى أدنى درجاتها منذ سنين كما أظهرها مؤشر ZEW

6- فقدان مئات الآلاف لوظائفهم وانتشار ظاهرة البطالة الى الدرجة التي حذرت فيها منظمة العمل الدولية من فقدان (02) مليوناً لوظائفهم.

7- شح السيولة وشل حركة الإئتمان.

8- تراجع مؤشرات الاقتصاد الحقيقي وتأثر الجانب العيني في الاقتصاد وتراجع

مؤشرات المستهلكين، ويدل على ذلك التراجع في مبيعات السيارات والاجهزة.

9- التراجع الحاد في اسعار النفط الى اسعار قياسية بعدارتفاعها الى اسعار قياسية.

آثار الأزمة على المصارف العالمية :

أما بالنسبة للمصارف والمؤسسات المالية العالمية فقد كانت آثار الأزمة شبه مدمرة ، فقد أدت إلى خسائر مالية هائلة لامست ترليون دولار أمريكي، مما أدى إلى إفلاسات متتالية لعدد من المصارف فضلا عن اندماج بعض المؤسسات المالية خوفا من الانهيار، كما أدت الى افلاسات المؤسسات العقارية، وشركات التأمين، وإلى انهيار البورصات العالمية، وخسارات متتالية في الصناديق السيادية، وتراجع في الطلب العالمي بسبب حالة الركود الاقتصادي العالمي الذي كان على شكل بطء في النمو العالمي بسبب تأثر الأسواق المالية العالمية التي أثرت بدورها بشكل مباشر على الأسواق الاقتصادية والعقارية والنفطية والعملات والصناعات، وإنخفاض أسعار البترول، وكان أول آثار الأزمة تهاوي عروش مالية كبرى عمرها أكثر من قرن من الزمن، وكانت الحلقة الأولى في سلسلة تهاوي هذه المؤسسات الكبرى إفلاس بنك "ليمان بروذرز" Lehman brothers وهو رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة، تبعه تعثر شركة "ميريل لينش" Merillynch التي خسرت في عام واحد ما قيمته 23 مليار دولار، ثم تتابعت حلقات السلسلة في التفكك واحدة تلو الأخرى، وكان أهمها: "واشنطن ميوتشوال" أحد أكبر مصارف التوفير والقروض في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى "فاني ماي" و "فريدي ماك" المختصتين بتمويل العقارات، وقد بلغت خسائر شركة "فاني ماي"، خلال الربع الأول من عام 2009م 23.2مليار دولار¹³، ويكفي أن نشير الى أن توقعات صندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد العالمي سينكمش بنسبة 0.5% ليصل الى 1.0% في 2009، وهو اول انكماش بعد الحرب العالمية الثانية¹⁴.

¹³ حصاد الجمعة الاقتصادي، قناة الجزيرة بتاريخ 2009\5\18

¹⁴ http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2009-04/20/content_862341.htm

المصارف الإسلامية والأزمة:

تزايدت الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة، من خلال تأسيس عدد متزايد من هذه المصارف في مختلف الدول العربية والدول الإسلامية، فقد قفزت حصة موجودات المصارف الإسلامية من حوالي 6 في المائة من إجمالي الموجودات المصرفية للدول العربية في عام 2000 إلى نحو 12.3 في المائة في 2006 وهي بذلك من أسرع المصارف نمواً، ويعزى ذلك إلى تزايد الطلب على توظيف أموال العملاء وفقاً للشريعة الإسلامية، وفي ظل السيولة الناجمة عن الطفرة النفطية في دول الخليج وعدد من الدول الأخرى، أما من حيث الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية في الدول العربية بشكل انفرادي، يتزايد تواجد هذه المصارف في دول مجلس التعاون الخليجي وفي السودان واليمن، ففي السعودية، شهدت المصارف الإسلامية نمواً ملحوظاً حيث ارتفعت موجوداتها فوصلت إلى حوالي 40 مليار دولار عام 2006 كذلك شهدت المصارف الإسلامية في كل من الإمارات والكويت نمواً مطرداً، حيث بلغت قيمة موجودات المصارف الإسلامية فيها حوالي 36 مليار دولار و 28 مليار دولار على التوالي في العام نفسه، ويوضح الجدول التالي الأهمية النسبية للمصارف الإسلامية¹⁵، فنسبة التغير في موجودات المصارف الإسلامية بين عامي 2000 و 2006 بلغت 108,5% وهي نسبة عالية جداً مقارنة مع نسبة التغير في موجودات المصارف التجارية لنفس الفترة والتي بلغت 1,2% فقط بينما نقصت نسبة المصارف الأخرى لتصل إلى -45,1%.

الجدول رقم (1)

هيكل الجهاز المصرفي في الدول العربية عام 2006

نسبة التغير (%) بين عامي		2006	2003	2000	
(2006 و 2003)	(2006 و 2000)				
206.6	261.5	1,117,864	618,402	359,359	إجمالي الموجودات (مليون دولار)
4.8-	1.2	78.6	82.6	77.6	حصة المصارف التجارية (%)
78.3	108.5	12.3	6.9	5.9	حصة المصارف الإسلامية (%)
14.3-	45.1-	9.0	10.5	16.4	حصة المصارف الأخرى (%)

المصدر: احتسابات مبنية على بيانات مجمعة من قاعدة بيانات BANKSCOPE.

¹⁵ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008، تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية، ابوظبي، الصندوق، 2009، ص 176

ومن المعروف أن المصارف الإسلامية تعمل وفقا لقواعد مستمدة من الشريعة الإسلامية تحميها من المشاركة والوقوع في مثل هذه الأزمات، وأهم هذه القواعد يتمثل في¹⁶:

- 1- قاعدة المشاركة في الربح والخسارة (الغرم بالغنم)
- 2- التداول الفعلي للأموال والموجودات.
- 3- صيغ التمويل والاستثمار الشرعية.
- 4- تحريم صيغ وأشكال بيع الدين بالدين¹⁷ بغير القيمة الاسمية (الكالء بالكالء) مثل:
 - أ- خصم الأوراق التجارية وخصم الشيكات المؤجلة.
 - ب- التيسير على المدين المعسر ومعاينة المدين المليء المماطل.
 - ت- عدم التعامل بنظام الفائدة على الودائع والقروض والائتمان.
 - ث- عدم التعامل بنظام التجارة بالدين أخذا وعطاء.
 - ج- عدم التعامل بنظام جدولة الديون بسعر فائدة.
 - ح- عدم التعامل بنظام المشتقات المالية.
- 5- منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والمصداقية والشفافية والبينة والتيسير والتعاون والتكامل والتضامن¹⁸.

وقد تم تطوير مجموعة من عقود الاستثمار والتمويل الإسلامي التي تقوم على الضوابط الشرعية السابقة، مثل: صيغ التمويل بالمضاربة، وبالمشاركة، وبالمرابحة، وبالاستصناع، وبالسلم، وبالإجارة، والمزارعة، والمساقاة، وغير ذلك من العقود المستحدثة والتي تلبى رغبة المستثمرين ولا تتعارض مع هذه الضوابط¹⁹.

ولا بد هنا من توضيح بعض المفاهيم بشكل أوسع، فالربا (الفائدة) الذي استحلته معظم الأنظمة الاقتصادية رغم أنه محرم من قبل جميع الأديان، واعتبروه عائدا لرأس المال دون الأخذ بعين الاعتبار أن العائد يمكن أن يكون في صورة حصة من الربح كما هو في النظام الإسلامي، ورغم ما للفائدة من أثر سلبي في إحداث الأزمات المالية²⁰، لأنها دين على

¹⁶ البعلي، عبد الحميد، الأزمة المالية العالمية: ضرورة الاتفاق على مبادئ واضحة ومدروسة للمصرفية والاستثمار في النظام الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، مج29، ع337، ربيع الآخر 1430هـ-2009، ص43.

¹⁷ سنن أبو داود، حديث رقم 3349

¹⁸ شحاته، حسين حسن، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي

الإسلامي، WWW.Darelmashora.com

¹⁹ لمزيد من التفصيل يُرجع إلى موقع دار المشورة قسم البورصة على العنوان التالي : WWW.Darelmashora.com

²⁰ شحاته، حسين حسن، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للربا ؟ سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي،

WWW.Darelmashora.com

المقترض يجب عليه اعادتها مع أصل رأس المال في موعد السداد المتفق عليه بغض النظر عما اذا حقق القرض أرباحاً أم لا، لذلك فإن تمويل الإنتاج بنسبة من الأرباح كما هو معمول به في النظام الإسلامي أنسب للإستثمار من الاقتراض بفائدة ولا بد من تطبيقه لتفادي الأزمات الاقتصادية، وبرهان ذلك أنه من المقرر محاسبياً احتساب الفائدة ضمن تكاليف الإنتاج، فتعتبر كأي نفقة من نفقات الإنتاج، مثل الإيجارات وغيرها وبناء عليه تزيد النفقات كلما زادت الفائدة، والعكس صحيح، وبالتالي فإن الأرباح تقل كلما زادت الفائدة وتزيد كلما قلت الفائدة، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض صافي الربح، وهذا بدوره يؤدي إلى انكماش حجم الاستثمار، وإلى توقّف التكوين الرأسمالي، وإلى هبوط الدخل القومي، وانخفاض القوة الشرائية، والعكس صحيح، ومن هنا يتّضح أن مصلحة الاقتصاد القومي القضاء نهائياً على الفائدة.²¹

وبإجماع المسلمين قديماً وحديثاً فإن فوائد القروض ربا محرم شرعاً، والربا في الإسلام من أشد الجرائم الاقتصادية والاجتماعية لمخالفة مرتكبيه لأمر الله تعالى القائل سبحانه ﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين﴾²²، ويقول الرسول ﴿الربا وأن كثر فإن عاقبته إلى قل﴾²³، ونحن نرى اليوم أن المصارف وشركات التأمين وحملة السندات وكل من تعامل بالربا خسر أصل ماله والفوائد.

أما القمار والغرر في الأسواق المالية فإن معظم عمليات البورصة تقوم على الغرر من خلال المضاربة والرهان على الأسعار²⁴، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تقويم الأسهم بأكثر أو أقل من قيمتها الحقيقية العادلة، بالإضافة إلى قضية الاستلام والتسليم فلا البائع يسلم ما باع، ولا المشتري يستلم ما اشترى، ومعظم الحالات مراهنات على الربح من خلال العقود الآجلة والمستقبلية، التي لا تسليم فيها ولا استلام، ويتم التحاسب فيها على فروق الأسعار²⁵، بمعنى أن هناك اقتصاد وهمي بعيد عن الاقتصاد الحقيقي، بعكس ما هو متبع في النظام الإسلامي القائم على الهدى النبوي الذي ينهى عن بيع ما لا يملك (لا تتبع ما ليس عندك)²⁶ وعن بيع الكالئ بالكالئ (بيع الدين بالدين)، وكذلك المشتقات والتي هي عبارة عن عقود فرعية تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية لينشأ عن تلك العقود

²¹ الجميبي، حمزة، الفوائد بين على التحريم ونتائج الانتشار، الاقتصاد الإسلامي، المجلد الثاني، ع15، سنة 1403هـ، ص54

²² سورة البقرة {278}.

²³ مسند أحمد 8/357 حديث رقم (3825)

²⁴ دوابه، أشرف، نحو سوق مالية اسلامية، القاهرة، دار السلام للنشر والتوزيع، 2006، ص144-147.

²⁵ السعد، أحمد، الأسواق المالية المعاصرة، اربد، دار الكتاب الثقافي، 2008، ص125

²⁶ أبو عيسى، محمد بن سورة، سنن الترمذي، القاهرة، دار الحديث، بدون تاريخ (525/3)

الفرعية أدوات استثمارية مشتقة مثل عقود المستقبلات وعقود الخيارات وعقود المبادلات، وقد سميت بالمشتقات لأن قيمتها مشتقة من غيرها²⁷، ومعظم هذه العقود يستخدم للتحوط Hedging عن طريق نقل المخاطر الناتجة عن عدم ثبات أسعار الفوائد والعملات وأسعار الأسهم وأسعار السلع، ويلجأ البعض إلى التعامل به لغايات المضاربة على الأسعار²⁸، وهي تشكل أدوات للقمار أو الرهان²⁹، فالمضارب لا يهدف إلى تملك السلع وإنما تحقيق الربح من فروق الأسعار عند تحقق توقعاته، بالإضافة إلى أنها تفصل الخطر عن الأصل ذي العلاقة، ومن ثم تصبح المخاطرة سلعة جديدة يتم المتاجرة بها، وهذا ما يؤدي إلى التقلبات في الأسواق المالية وبالتالي إحداث الأزمات الاقتصادية³⁰، ومن الناحية الفقهية إذا كانت المخاطر تابعة للمال والعمل معا فإنها جائزة في الإسلام وتزيد في العائد، ولكنها إذا استقلت عن المال والعمل لا يجوز أن يكون لها عائد، فالمخاطرة مثل الزيادة في الثمن لأجل الزمن تصحّ تابعة ولا تصحّ مستقلة³¹، أما التوريق فإن الموجودات المورقة تمثل ديونا مثل قروض السيارات والبطاقات الائتمانية والذمم المدينة والقروض الربوية³² وهو في حقيقته تمثيل للأصول بأوراق مالية قابلة للتداول كالأسهم، فلو فرضنا أن هناك سلعة تم توريقها، فإنه يمكن تداول أوراقها المالية بمعزل عنها، ورغم أن التوريق يساعد على كثرة التداول، ولكنه يساعد أيضاً على المضاربة على الأسعار، دون تسليم أو استلام للسلعة، بل تبقى السلعة في مكانها، وربما تصبح وهمية أو افتراضية، والمهم هنا أن المبالغة في التوريق ساهم على فصل الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي، وبلوغه قيمة عالية جداً³³، وقد كان توريق سندات الرهن العقاري هو السبب الرئيسي للأزمة فالمصارف باعت هذه القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بها سندات وطرحتها للاكتتاب العام وبالتالي ترتب على الرهن العقاري كم هائل من الديون مرتبط ببعضه ببعض في توازن هش أدى إلى توقف المقترضين وإلى انهيار هذا الهرم وحدثت المشكلة³⁴. وقد جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في

²⁷ مطر، محمد، إدارة الاستثمارات، عمان دار الوراق، 1999، ص262

²⁸ رمضان، زياد، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، ط3، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005 ص89.

²⁹ Chance, Done M., An Introduction to Derivatives, New York, Dryden Press,2006, P12

³⁰ هندي، منير ابراهيم، إدارة الاسواق والمنشآت المالية، الاسكندرية، منشأة المعارف، 1997، ص701

³¹ محيسن، فؤاد محمد، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الصناعة المالية الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، 2009 ، (عرض بالبور بوينت، شريحة رقم 39).

³² محيسن، فؤاد، الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، رسالة دكتوراه غير منشورة، عمان،

الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2006، ص123

³³ الببلاوي، حازم، الأزمة المالية العالمية الحالية " محاولة للفهم، <http://www.iid-alraid.com>

³⁴ عمر، محمد عبد الحليم، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ندوة الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية، القاهرة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، أكتوبر 2008م

دورته السادسة المنعقدة في يناير 2003م ما يلي: "لا يجوز التعامل بالسندات الربوية إصداراً أو تداولاً أو بيعاً لاشتمالها على الفوائد الربوية ولا يجوز توريق (تصكيك) الديون بحيث تكون قابلة للتداول في سوق ثانوية لأنه في معنى حسم الأوراق التجارية الذي يشتمل على بيع الدين لغير المدين على وجه يشتمل على الربا". وأما بيع الديون فإنه الأساس الذي تقوم عليه المصارف التقليدية، فالبنك يقترض بفائدة (بحكم أن ودائع العملاء هي قروض مضمونة في ذمة البنك) ويقترض بفائدة أعلى، وربحه هو الفرق بين الفائدتين³⁵، وتزداد الفائدة على من يتأخر في الدفع أو السداد، فتقترض عليه فوائد تأخير أعلى من الفوائد التعويضية المعتادة، ويمكن أيضاً أن يباع الدين إلى شخص ثان وثالث ورابع من خلال التوريق، فتنشأ بهذا ديون كثيرة متراكمة، ناهيك عن مشاركة المصارف التقليدية في توليد النقود الائتمانية وزيادة حجم المعروض النقدي، فالنظام الرأسمالي يقوم كله على أساس هرم من الديون بالفائدة، فإذا حدث تأخر في التسديد أو امتناع عنه، انهيار الهرم، ووقعت الكوارث والأزمات، تماماً كما نرى في الأزمة الحالية، والديون في الإسلام ليست ممنوعة، ولكن القرض بفائدة هو الممنوع، فالبيع الآجل مسموح³⁶، وهو ينطوي على دين، ويمكن أن يزداد في الثمن لأجل الزمن، لأن البيع تبادل مختلفين، بخلاف القرض، وبمعنى آخر فإن البيع يتضمن سلعة، والقرض ليس كذلك، ولهذا يمكن الزيادة للتأجيل مرة واحدة عند البيع، بينما لا تجوز الزيادة عند العجز عن السداد، لأن المبلغ عند العجز صار في حكم القرض أو الدين، ولم يعد في حكم البيع³⁷، وقد حرم الإسلام بيع الكالئ بالكالئ³⁸ (بيع الدين بالدين)، وهو يشتمل على بيع الدين لغير المدين على وجه يشتمل على الربا، كما سبق وأن ذكرنا.

أثر الأزمة في النظام المصرفي الإسلامي

يعمل اختلاف المبادئ ما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية على جعل الأزمة الحالية غير مؤثرة في المصارف الإسلامية، وقد لا تكون مستقبلاً بمعزل عن الأزمات الدولية، خاصة وان تقرير لوكالة الائتمان ستاندرد اند بورز، ذكر أن رأسمال المؤسسات المالية الإسلامية لا يمثل سوى حوالي 15% من حاجة السوق المتاحة من الخدمات المالية للمسلمين حول العالم، وأن حجم الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية يبلغ حالياً حوالي 400 مليار دولار، وهو أقل بكثير من حجم السوق الذي تقول عنه الوكالة انه يبلغ حوالي 4 تريليونات دولار، وان الدراسات الاقتصادية المتخصصة تتوقع أن يصل حجم

³⁵ رمضان، زياد وجوده، محفوظ، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، ط3، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006، ص92

³⁶ انظر فتوى الشيخ الفوزان بهذا الشأن: http://www.alaswaq.net/save_print.php?save=1&cont_id=23248

³⁷ عبد الستار أبو غدة، اوفوا بالعقود، منشورات مجموعة دلة البركة، 1977، ص 14

³⁸ دوابه، أشرف، دراسات في التمويل الاسلامي: الرؤية الاسلامية للمشتقات، القاهرة، دار السلام للنشر، 2007، ص247.

الودائع والأصول المالية في نهاية العام 2010 إلى حوالي 500 مليار دولار (نصف تريليون دولار) سيستثمر منه 25% في منطقة الشرق الأوسط، والباقي في جميع أنحاء العالم، وبالتالي فإنها عرضة للمخاطر الترددية المتأتية من الخارج، لكن مناعة النظام الإسلامي تأتي من داخله فهو يسقط المراهنة، ويخفض المخاطر عبر توزيعها بين الممول والمستثمر، فتصبح المشاركة في البنية الاقتصادية هي أساس تفاعل الاقتصاد الإنساني، التي يشعر عبرها كل مستثمر بانتمائه عبر هذه المساهمة³⁹.

وتكاد معظم الآراء تجمع بأنه على الرغم من عدم تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية بشكل مباشر (في نهاية هذه الورقة ملحق لعدد من المقابلات والآراء المختلفة لعدد من الباحثين والمهنيين المهتمين بالعمل المصرفي الإسلامي)⁴⁰، إلا أنه لا يجوز إهمال التأثيرات غير المباشرة التي من الممكن أن تتعرض لها المصارف الإسلامية نتيجة الأزمة، فالمصارف الإسلامية تعيش في عالم يسيطر التمويل بالفوائد (الربا) على غيره، ومن هنا فلا فرار من التأثير بالعوامل غير المباشرة ولا سيما الركود، وانخفاض أسعار الأصول، وبشكل عام فإن اقتصار تأثير النظام المصرفي الإسلامي على العوامل غير المباشرة يعني أن المصارف الإسلامية سيكون تأثيرها أقل، وقدرتها على الصمود أكبر مقارنةً بالمصارف التقليدية⁴¹.

وقد أثبتت النتائج المالية عن النصف الأول من العام 2009 تحقيق مزيداً من الأرباح والتحسين في النتائج المالية، التي وصلت إلى معدلات نمو تصل إلى 30% وهذا يثبت أن المصارف الإسلامية خرجت بأقل الخسائر من الأزمة الاقتصادية⁴²، وكمثال على ذلك يمكن الرجوع إلى الميزانيات النصفية التي أعلنتها كل من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي (الأردن) وهي منشورة على موقع بورصة عمان.

علاج الأزمة :

يمكننا القول ان النظام الاقتصادي الإسلامي يمكنه تقديم الحلول المناسبة من خلال مرتكزاته التي تتلخص⁴³ في:

³⁹ نقلا عن "البيلوي، حازم، الأزمة المالية العالمية الحالية " محاولة للفهم، <http://www.iid-alraid.com> " بتصرف .

⁴⁰ الملاحق المذكورة مستلة من عدد من المواقع المتخصصة والمبينة حسب كل ملحق.

⁴¹ العلي، صالح، أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم للمؤتمر الدولي "رسالة السلام في الإسلام"، تنظيم وزارة الأوقاف السورية بالتعاون مع السفارة البريطانية بعنوان، دمشق، 2009/6/2 - 1.

⁴² للمزيد يمكن الرجوع إلى موقع المجلس العام للبنوك الإسلامية (البحرين):

<http://www.cibafi.org/NewsCenter/PrintPage.aspx?id=8413> ؛ <http://www.cibafi.org/NewsCenter/PrintPage.aspx?id=8436>

⁴³ عمر، محمد عبد الحليم، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ندوة الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية، القاهرة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، أكتوبر 2008م.

- 1- تغيير أسلوب التمويل العقارى المعمول به حاليا ليصبح بإحدى الصيغ الإسلامية مثل المشاركة التأجيرية.
- 2- ضبط عمليات توريق الموجودات لتصبح للأصول العينية وليس للديون وهو ما يجري العمل به فى السوق المالية الإسلامية على صورة صكوك إجارة، وصكوك مشاركة، وصكوك مضاربة، أما الديون فيمكن توريقها عند إنشائها ولا يجوز تداولها وهو ما يجري العمل به فى السوق المالية الإسلامية على صورة صكوك المرابحة، وصكوك السلم، وصكوك الاستصناع.
- 3- منع أساليب المضاربات قصيرة الأجل من البيع على المكشوف والشراء بالهامش وهو العلاج الذي تم استخدامه إثر الأزمة فى أمريكا وإنجلترا.
- 4- عدم التعامل بالمشتقات واستخدام عقد بيع السلم بدلا منها، وجعل الخيارات بدون مقابل كما قرر الفقه الإسلامى.
- 5- الانتهاء من اعتماد الفوائد الربوية واستخدام أساليب المشاركات والبيع، وما قامت به الولايات المتحدة من تخفيض سعر الفائدة ليصل الى 1% لأكبر دليل على نجاح هذا الأسلوب وهناك دعوات لايبصاله الى نسبة الصفر كما هو معمول به فى اليابان.
- 6- تفعيل عمل الهيئات المتخصصة فى الإشراف والرقابة على الأسواق والمؤسسات فى إطار الحرية المنضبطة التى يقوم عليها الاقتصاد الإسلامى.
- 7- وضع النظم والقوانين التى تساند الالتزام بالأخلاق الحميدة فى التطبيق، والابتعاد عن أساليب الغش والخداع والمقامرة.

المبحث الثاني

مؤسسات البنية التحتية الداعمة للصناعة المصرفية الإسلامية

تميز العقد السابق بنجاح القائمين على الصناعة المصرفية الإسلامية في إنشاء وتأسيس مجموعة من منظمات وهيئات البنية التحتية التي تحتضن الصناعة المصرفية الإسلامية، والتي تعمل على تدعيم وترسيخ آليات عملها، وعلى مد جسور التفاهم والتعاون والتكامل فيما بينها، وعلى تفعيل آليات التعايش بينها وبين الصناعة المصرفية التقليدية من جهة، وبين السلطات النقدية، والمنظمات الدولية التي تشرف على الصناعة المصرفية والمالية في العالم من جهة أخرى بهدف مواجهة التحديات التي تواجهها الصيرفة الإسلامية التي أصبحت أمرا واقعا في الحياة المصرفية وخاصة في ظل الأزمة الراهنة، وبعد أن شقت طريقها بصعوبة في بيئات مصرفية بعيدة كل البعد في أسسها وآليات عملها عن روح الشريعة، ورغم ذلك فقد واجهت الصيرفة الإسلامية وما زالت حتى الآن العديد من التحديات التي تعترض مسيرة تقدمها وتحدها من توسعها، فالأزمة الراهنة تمثل اختبارا قويا لها، فهل ستنتج في هذا الاختبار لتثبت للعالم أنها تسير وفقا للنظام الأمثل والأنجع لمواجهة الأزمات التي تمر على هذا العالم؟ وهل تستطيع سد العجز الناتج عن رداءة النظام المالي التقليدي وعجزه عن مواجهة هذه الأزمة؟ إن هذه التساؤلات يمكن الاجابة عليها اذا أدركنا ماهية التحديات التي تواجهها المصرفية الإسلامية، بالإضافة إلى ماهية المؤسسات التي تدعم الصيرفة الإسلامية لتصبح قادرة على أداء مهمتها بشكل فاعل والتي لا بد وأن تستفيد منها حكما المؤسسات المالية لكونها مؤسسات استراتيجية داعمة للصناعة المصرفية الإسلامية ودورها⁴⁴.

تتنوع التحديات التي تواجهها الصيرفة الإسلامية فمنها ما يتعلق بالبيئة الداخلية و منها يتعلق بالبيئة الخارجية التي تمثل الأزمة الحالية، وأهم هذه التحديات⁴⁵:

1- المدارس الفقهية المختلفة: فأصحاب الفضيحة أعضاء الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية ينتمون إلى مدارس فقهية مختلفة، وهذا التحدي من أخطر التحديات، فالاختلاف قد يصل لدرجة التحريم في بعض الأحيان، فهناك هيئات تمنع أداة من أدوات الاستثمار أو التمويل بينما تبيحها هيئات أخرى مما يجعل الالتقاء بين هذه المؤسسات المالية

⁴⁴ هذا ما أكده مدير بنك بلوم للتنمية في مقابلة مع صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ 2009/9/29 العدد 11263 ويمكن الاطلاع على

المقابلة على الرابط التالي: <http://aawsat.com/print.asp.net?did=537861&issueno=11263>

⁴⁵ الصيرفة الإسلامية وتحديات الأزمة المالية العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات الإسلامية، البحرين، 2009:

<http://www.cibafi.org/NewsCenter/PrintPage.aspx?id=7781>؛ ناصر، لاحم، مشاكل المصرفية

الإسلامية العالقة، موقع الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل: <http://www.iifef.org/node/1081>

مستحيلا في محل الخلاف، وبالتالي يحول بين هذه المؤسسات والاستفادة من خبرات بعضها البعض، وكمثال على ذلك الاختلاف الحاصل الآن بين المدرسة الفقهية الماليزية والمدرسة الفقهية في الشرق العربي.

- 2- عدم وجود معايير دولية تتناسب مع طبيعة المؤسسات المالية الإسلامية كمعيار بازل.
- 3- عدم التزام بعض المصارف بالشريعة الإسلامية، فغالبية مسؤولي هذه المصارف يجهلون المعاملات الإسلامية لأن خلفيتهم العملية قادمة من المصارف التقليدية.
- 4- ضعف البنية الأساسية القانونية من أهم التحديات التي تواجه الصناعة المالية الإسلامية، فكثيرا من الدول التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية تعمل وفق أنظمة وقواعد شرعت للصناعة المالية التقليدية⁴⁶ وخاصة التي تنظم علاقتها بالبنك المركزي مثل معدل الاحتياطات والسيولة النقدية وقيود التمويل ... الخ على نمط القوانين الغربية التي لا تلائم طبيعة الاستثمار الإسلامي، وإلزام المؤسسات المالية الإسلامية بهذه القوانين يعرقل دورها الاستثماري والتنموي.
- 5- إفتقار المؤسسات المالية الإسلامية إلى الكفاءات والكوادر المؤهلة، والذي يتطلب تأهيلا خاصا وكفاءات إدارية مدربة على إمام بطبيعتها المصرفية على اعتبار أنها تختلف عن المصارف التقليدية.
- 6- حاجة المؤسسات المالية الإسلامية لآليات تستطيع من خلالها التوفيق بين هدفها في التنمية وإعمار الأرض وهو ما يتطلب توظيف مدخراتها في مشروعات طويلة الأجل وذات مخاطر مرتفعة وبين رغبات المودعين في سهولة تسهيل الودائع مع قلة المخاطر (عدم توافق آجال الودائع مع آجال المشروعات).
- 7- ضآلة أحجام رؤوس أموال المؤسسات المالية الإسلامية، حيث تعتبر ضئيلة جدا مقارنة بالمصارف العالمية، فقد أظهرت الدراسات أن حوالي 75% من رأس مال المصارف الإسلامية منفردا يبلغ اقل من 25 مليون دولار أمريكي، وهو ما يعيق نموها، وعدم تمكنها من نقل مدخرات البلدان الإسلامية من بلدان الغرب إلى البلدان الإسلامية.
- 8- ضعف التنسيق والتحالف بين المصارف الإسلامية العاملة، مما يؤدي إلى عدم القدرة على إغتنام فرص تمويل المشروعات الكبيرة، وبالتالي منافسة المصارف التقليدية.
- 9- ضعف القدة على ابتكار منتجات جديدة (الهندسة المالية)، مع محاكاة المنتجات التقليدية، مما يؤدي إلى ضعف إدارة السيولة، وتشابه منتجاتها يجعلها تتنافس على قطاعات محددة

⁴⁶ علي، أحمد محمد، الصيرفة الإسلامية وتحديات الأزمة المالية العالمية، لمجلس العام للبنوك والمؤسسات الإسلامية، البحرين،

<http://www.cibafi.org/NewsCenter/PrintPage.aspx?id=7781> :2009

مثل القطاع العقاري، وافتقارها للحس الإبداعي في تطوير منتجاتها المالية يؤثر على شرعيتها ومدى توافقها مع روح الشريعة.

10- الخلاف حول التزام النوافذ الإسلامية التابعة للمصارف التقليدية بمبادئ الشريعة، فالاختلاف بين العلماء في جواز التعامل مع النوافذ الإسلامية كبير، فبعضهم لا يحبذ التعامل مع مثل هذه النوافذ خوفاً من احتمال اختلاط الحرام بالحلال، بينما يرى البعض الآخر أن هذه النوافذ تمثل فرصة جيدة للترويج للعمل المصرفي الإسلامي، ومبادئ الاقتصاد الإسلامي في البيئة الدولية.

11- ضعف الدعم المقدم للبحوث والدراسات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية مما يؤدي إلى غياب الرؤية السليمة التي لا تزال في كثير من جوانبها ضبابية بسبب صعوبة الموضوع ووعورة مسالكه.

12- الحملات الإعلامية ضد المصارف الإسلامية، والتي غالباً ما تركز على وصف المصارف الإسلامية بأنها تتعامل بالربا، وبأنها تستثمر أموالها بالفائدة في دول الغرب، وبالهيمنة على أموال المودعين، واستغلال عواطفهم، والتصرف بأموالهم وفقاً لأهوائها.

13- عدم استكمال البنية التحتية للأعمال المصرفية على المستويين المحلي والدولي، بسبب عدم اكتمال الإطار المؤسسي الملائم للبنوك الإسلامية حيث تغيب عنها بدرجة واضحة المؤسسات التي تكفل التفاعل بين مختلف مكوناتها كمؤسسات مرجعية.

14. توجه معظم العمليات المصرفية الإسلامية نحو التمويل وليس الاستثمار بسبب قلة مخاطره مقارنة بالاستثمار.

15. تحدي العولمة حيث تزداد درجة المنافسة الأجنبية في الأسواق المصرفية العربية في ظل تنامي حركة العولمة والتحرير المالي على نطاق العالم، ويبدو أن دخول قطار العولمة يحمل معه الكثير من التحديات المستقبلية التي من أهمها:

أ- التحدي التكنولوجي: فبتطبيق التكنولوجيا المصرفية إلى أقصى الحدود أصبح بإمكان المصارف الدولية نقل خبرتها من أسواقها المحلية إلى الأسواق الدولية، فالمصارف التي تتصف بالتقدم التكنولوجي المتطور تدخل إلى الأسواق الجديدة بأقل عدد ممكن من الفروع تدعمها أجهزة الصراف الآلي وتقنيات نقاط البيع والخدمة المصرفية الهاتفية.

ب- تحدي التكتل والاندماج: ضعف الهياكل الإدارية والمالية لبعض المؤسسات المالية الإسلامية، وافتقارها إلى أدنى المقومات التي تمكنها من منافسة المشروعات الاستثمارية الضخمة، بعكس حركة الاندماج الواسعة التي تجري في المصارف التقليدية الغربية تفادياً لآثار الأزمة.

الهيئات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي:

يشكل تكامل الهيئات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي مع المؤسسات المالية الإسلامية تطوراً عملياً، وتوسعا ضرورياً لتغطية الاحتياجات المستقبلية للصناعة المصرفية الإسلامية، التي تشهد نمواً من حيث عدد المؤسسات وصلت إلى حوالي 300 مؤسسة، ويقدر حجم الأموال المدارة بمبلغ 300 مليار دولار، وهي تضم المصارف وشركات الاستثمار الإسلامية وشركات التأمين التكافلي، كما بلغ النمو السنوي لحجم الأموال المدارة حوالي 15% سنوياً ومن المتوقع إنشاء الله أن تشهد السنوات القادمة نمواً سنوياً بنسبة تزيد عن ذلك⁴⁷، وتميزت سنوات العقد الحالي بنقلة نوعية في هذه المؤسسات من حيث تطوير الخدمات وتبني التكنولوجيا الحديثة والانتشار الجغرافي، وتشكل الهيئات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي بيئة جيدة لدعم العمل المصرفي الإسلامي، ويكمن دورها الإيجابي في تعزيز الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية، وتسعى هذه المؤسسات إلى تقديم خدمات الدعم والتدقيق، وتحقيق التكامل المصرفي الإسلامي، ونشر الوعي العام حول العمل المصرفي الإسلامي، والتعريف بالمنتجات، والخدمات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى توفير المعلومات المتعلقة بالصناعة المصرفية الإسلامية، والعمل على تنميتها وتطويرها، كما تعمل على توسيع حدود الثقة، والمصداقية، والشفافية التي تتمتع بها الصناعة المصرفية الإسلامية، مما يتيح لهذه الصناعة مزيداً من التطور والانتشار والتوسع، فوجودها يعطي للصناعة المصرفية الأسس القوية التي تمكنها من الانطلاق بفعالية، ومن أهم هذه الهيئات، والمؤسس لمعظمها البنك الإسلامي للتنمية الذي يعتبر الأب الروحي لعدد من هذه المؤسسات والداعم الرئيسي لها، وتشكل المنظمات التالية ذكرها المظلة التي تلجأ إليها الصناعة المصرفية الإسلامية لحل المشاكل التي تواجهها والتي تساعد على تخطي هذه المشاكل والأزمات بإيجاد الحلول المناسبة لها مثل البنك الإسلامي للتنمية بجدة (1975)، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (2001)، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (1991)، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا (2002)، ومركز السيولة المالية للمصارف الإسلامية (2002)، والسوق المالية الإسلامية الدولية، والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (2002)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم، وغيرها من المؤسسات الأخرى، وقد تخصصت كل مؤسسة من المؤسسات الداعمة في تقديم جزء من الهوية العامة للصناعة المالية الإسلامية، فبعضها يسعى إلى نشر الوعي العام حول العمل المصرفي الإسلامي والتعريف بالمنتجات والخدمات المالية

⁴⁷ منتدى التمويل الإسلامي : <http://islamfin.go-forum.net/montada-f6/topic-t139.htm>

الإسلامية، وتوفير المعلومات المتعلقة بالصناعة المصرفية الإسلامية والعمل على تنميتها وتطويرها.

وبعضها يهدف إلى إنشاء سوق مالية يتم فيها تداول الصكوك والأوراق المالية بشكل متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وخلق السوق الثانوية للتعامل بهذه الأدوات بما يعزز خلق السيولة اللازمة للمؤسسات الإسلامية العاملة في مختلف دول العالم.

وبعضها يسعى الى تطوير الأدوات المناسبة لتلبية متطلبات العمل اليومي من السيولة النقدية واستثمار فوائض السيولة داخل المنطقة مما يؤدي إلى خلق السيولة اللازمة من ناحية، والتقليل من اللجوء للمؤسسات المالية العالمية للاستثمار في عمليات المرابحة التقليدية في السلع الدولية من ناحية ثانية.

وبعضها يهدف إلى القيام بأعمال التصنيف وتقويم الالتزامات والمستحقات وغيرها بما في ذلك الأسهم والصكوك التي تصدرها الشركات والمصارف والمؤسسات المالية والسلطات الحكومية مما يمكن من تعزيز الشفافية والإفصاح عن المعلومات وقياس مستوى جودتها بحيث يتوفر للمستثمرين أسس موضوعية يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم الإستثمارية، وبعضها يهدف إلى فض النزاعات التي لها علاقة بالمؤسسات المالية الإسلامية والنزاعات التي تنشأ بينها وبين عملائه من ناحية أخرى.

ونظرا لأهمية هذه المؤسسات ودورها في دعم الصناعة المصرفية الإسلامية، فإنه سيتم تناول دور هذه المؤسسات والهيئات في منع المؤسسات المالية الإسلامية من الانزلاق في مهاوي الأزمة الاقتصادية الدولية الحالية والأزمات المستقبلية التي يمكن أن تتعرض لها، رغم أن تأثرها بالأزمة في حدوده الدنيا كما سبق وأن أشرنا في مقممة هذه الورقة، لكونها لا تشارك المؤسسات المالية التقليدية بمسببات الأزمة وإنما تتأثر بها بشكل غير مباشر، وسيتم التعريف بعدد من هذه المؤسسات والدور الذي تؤديها، والخدمات التي تقدمها للمؤسسات المالية الإسلامية فيما يلي:

أولاً: البنك الإسلامي للتنمية (جدة)⁴⁸

هو مؤسسة مالية دولية أنشئت تطبيقاً لمقررات مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية الذي عُقد في مدينة جدة في شهر ذي القعدة عام 1393هـ (الموافق ديسمبر عام 1973م)، وتم افتتاح البنك رسمياً في شهر شوال عام 1395هـ (أكتوبر عام 1975م).

يقع المقر الرئيسي للبنك في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية ويبلغ عدد الأعضاء به 55 عضواً وله ثلاثة مكاتب إقليمية في كل من ماليزيا والمغرب وكازاخستان، والهدف من إنشاء البنك هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويقوم البنك بالعديد من الوظائف، أهمها:

- 1- المساهمة في رؤوس أموال المشروعات.
- 2- تقديم القروض للمؤسسات والمشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء.
- 3- تقديم المساعدات المالية لهذه الدول في أشكال أخرى لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- 4- إنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة وتلقى الودائع ويقوم بتعبئة الموارد المالية بالوسائل الشرعية المختلفة.
- 5- من مسؤوليات البنك المساعدة في تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء وتعزيز التبادل التجارى بينها وبخاصة في السلع الإنتاجية وتقديم المساعدات الفنية لها والعمل على ممارسة أنواع النشاط الاقتصادى المالى والمصرفى في الدول الإسلامية طبقاً للأحكام الشرعية.

دور البنك في دعم المؤسسات المالية:

يعتبر البنك الإسلامي للتنمية بحق الأب الروحي لمعظم المؤسسات الداعمة بسبب قيامه في تأسيس معظمها أو المشاركة مع المؤسسات الأخرى في التأسيس والمساندة لها، خدمة للصناعة المالية الإسلامية، إذ أن معظم هذه المؤسسات إنبثقت عن البنك من خلال الاجتماعات الدورية لمجلس محافظي البنك، وأحد أهم المسؤوليات التي يضطلع بها البنك هو

www.isdb.org.sa ⁴⁸

تقديم المساعدات الفنية والتمويلية لأعضائه وهي المساعدة التي تمكن المؤسسات المالية من القيام بالدور المنوط بها، وممارسة أنواع النشاط الاقتصادي المالى والمصرفي في الدول الإسلامية طبقاً للأحكام الشرعية.

ثانياً: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية⁴⁹: تأسست هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي احتضنتها مملكة البحرين منذ أوائل التسعينات، وقد تم إنشاؤها بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية في شهر صفر (1410هـ / فبراير 1990م)، ومقرها المنامة عاصمة مملكة البحرين.

وقد شكلت هذه الهيئة النواة الأولى للمؤسسات الداعمة للصناعة المصرفية الإسلامية، وذلك بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها كل من مؤسسة نقد البحرين والبنك الإسلامي للتنمية من ناحية وكذلك جهود المؤسسات المالية الإسلامية القائمة التي حرصت على إيجاد ودعم هذه الكيان الهام من أجل تنظيم العمل المصرفي الإسلامي وإيجاد المعايير والضوابط التي توحد، وترفع مكانته، وتزيد من قوة ومناعة المؤسسات المالية العالمية، ومن أجل توحيد النمط في الممارسات الحسابية للمؤسسات المالية الإسلامية، وهي تتكون من لجنة للإشراف ومجلس لمعايير المحاسبة المالية مسؤول عن إعداد وإصدار وتعديل المعايير المحاسبية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية التي وافقت على تطبيق المعايير التي وضعها المجلس، ومن الجدير ذكره هو أن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية منظمة طوعية وليس لها صلاحيات ملزمة لتنفيذ معاييرها.

إن من أهم ركائز دعم مسيرة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية هو توافر مؤسسة مهنية يكون من مهامها الرئيسية إعداد وإصدار وتفسير معايير المحاسبة والمراجعة بما يتفق وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وبما يتلاءم مع البيئة التي تعمل بها المصارف الإسلامية في الوقت الحالي في ظل الثنائية المتواجدة لنظم وقواعد العمل المصرفي على مستوى كل دولة وكذلك على المستويين الإقليمي والدولي، وهذا هو الدور الذي تضطلع به حالياً "هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"، وهي مؤسسة إسلامية دولية مستقلة لا

www.aaoifi.com ⁴⁹

تهدف إلى الربح، تقوم على إعداد معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة ومبادئ وأخلاقيات العمل المصرفي وفق مبادئ الشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية.

قامت الهيئة بالكثير من الجهود الطيبة في مجالات نشر وتطوير فكر المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عن طريق توفير فرص التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات وإعداد البحوث، وقد قدمت الهيئة عدد من الإصدارات المهمة التي تنظم العمل المصرفي الإسلامي، أهمها :

1- مجموعة متكاملة من قواعد ومعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

2- قواعد الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية.

3- مجموعة القواعد والمتطلبات الشرعية لأدوات التمويل والاستثمار الإسلامية.

4- بيان عن الغرض من نسبة كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية، وكيفية حسابها.

دور الهيئة في دعم المؤسسات المالية الإسلامية:

كان لجهود الهيئة الأثر الكبير في إخراج العديد من النظم والأساليب المحاسبية التي تستند إلى قواعد وأصول الصيرفة الإسلامية إلى حيز الواقع، وساعدت على ظهور عدد من صيغ التمويل والاستثمار ذات الصبغة والمضمون الإسلامي، والتي لم يعهدها الفكر المصرفي التقليدي من قبل، كما نجحت الهيئة بفضل الله تعالى في إعداد وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة والقيام بتفسير تلك المعايير للتوفيق بين الممارسات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية في إعداد قوائمها المالية، وكذلك للتوفيق بين إجراءات المراجعة التي تتبع في مراجعة تلك القوائم المالية، كما نجحت في وضع المعايير الشرعية لعمليات المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والعمل على تحقيق التوافق أو التقارب في التصورات والتطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية لتلك المؤسسات بما يؤدي إلى تجنب التضارب أو عدم الانسجام بين الفتاوى والتطبيقات، كما تقوم الهيئة حالياً بتنفيذ عدد من البرامج الهادفة إلى دعم الكوادر البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية من خلال عقد الامتحانات الخاصة بتأهيل محاسبين يتقنون فن المحاسبة للعمليات المصرفية الإسلامية، ومدققين شرعيين مؤهلين لهذا العمل، كما كان للمجلس الشرعي للهيئة الفضل الكبير في

إيقاف تعدي بعض المؤسسات المالية بإصدار صكوك لا تستند إلى أصول كما هو مقرر شرعا مما حدا بالمجلس إلى إصدار بيان حول هيكله الصكوك بشكل شرعي أدى إلى توقف إصدارها إلى حين عقد مؤتمر خاص أعاد لهذه الصكوك الهيكله الشرعية المناسبة⁵⁰.

ثالثا: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية⁵¹

تأسس المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في شهر مايو 2001 كهيئة دولية مستقلة لا تهدف للربح، يقع المركز الرئيسي للمجلس في دولة البحرين التي تم اختيارها لاستضافة المجلس العام من قبل المؤسسين لما لها من مكانة مالية مرموقة وفرت للمجلس الدعم الذي يستحقه ليمثل الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية في العالم، والمجلس عبارة عن هيئة تضم حاليا حوالي 150 مؤسسة مالية اسلامية في نهاية العام 2007⁽²⁾ تشرف على الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية مهمته وضع المعايير للمؤسسات المالية الإسلامية وضمان التزام تلك المؤسسات بأحكام الشريعة الإسلامية، وقد جاء تأسيسه ترسيخا للجهود التي بذلت في سبيل المحافظة على نجاحات الصناعة المالية الإسلامية ولترسيخ مبادئ الاقتصاد الإسلامي.

أهداف المجلس:

1. العمل على حماية صناعة الخدمات المالية الإسلامية وتحقيق التزامها الشرعي.
2. التعريف بالخدمات المالية الإسلامية، وتحسين جودة خدماتها، ونشر المفاهيم والقواعد والأحكام المتعلقة بها، والعمل على تنمية وتطوير الصناعة المالية الإسلامية.
3. تعزيز التعاون بين أعضاء المجلس والمؤسسات المشابهة في المجالات التي تخدم الأهداف المشتركة بالوسائل المتاحة.
4. العمل على توفير المعلومات المتعلقة بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والهيئات الإسلامية ذات الصلة.
5. العمل على رعاية مصالح أعضائه ومواجهة الصعوبات والتحديات المشتركة وتعزيز التعاون فيما بينهم وبين الجهات الأخرى، وعلى وجه الخصوص الجهات الرقابية.

وظائف المجلس:

⁵⁰ The future of Islamic finance (Conference Proceeding), International Financial Law Review; Nov2008, Vol. 27 Issue 11, p36-37, 2p

⁵¹ www.cibafi.org

⁽²⁾ كامل، صالح عبد الله (رئيس المجلس)، تصريح صحفي لجريدة "الشرق الأوسط" العدد 10677 بتاريخ 2008/2/19

1. إصدار النشرات التعريفية، والكتب، والدوريات، والموسوعات الفقهية المصرفية، والدراسات والبحوث، وغيرها من وسائل النشر الحديثة، وعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات واللقاءات وورش العمل.
2. التعاون مع الجهات المختصة لإصدار القوانين الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية والهيئات ذات الصلة.
3. تشجيع إصدار الأدوات المالية الحكومية وغير الحكومية.
4. إنشاء قاعدة للمعلومات لتقديم رسالة المجلس والعمل المالي والاقتصادي الإسلامي بصورة قوية وفعالة من خلال وسائل التقنية المتاحة.
5. المشاركة في إعداد برامج للتدريب لرفع المستوى المهني للموارد البشرية العاملة في الحقل المصرفي والمالي الإسلامي.

دور المجلس في دعم المؤسسات المالية الإسلامية:

من خلال الاطلاع على وظائف وأهداف المجلس يمكننا القول بأن المجلس العام للبنوك الإسلامية يقوم بدور عاىة في الأهمية يماثل دور البنك الإسلامي للتنمية السابق ذكره، فهو يعمل بجداوتها من خلال مراكزه المختلفة (مركز الرصد والتواصل المالي الإسلامي ؛ مركز إعتماء التدريب المالي الإسلامي ؛ مركز المنتجات المالية الإسلامية ؛ الهيئة الشرعية العليا للتصنيف والرقابة ؛ مركز المعلومات والدراسات المالية) على توفير المعلومات والاحصاءات اللازمة عن العمل المصرفي الإسلامي، وبيذل قصارى جهده في التعريف على المنتجات المصرفية الإسلامية واجراء الأبحاث والدراسات المعمقة حولها وتعميمها على المؤسسات المالية الإسلامية، كما يقوم بمحاولة توحيد الفتاوى التي تصدر عن الهيئات الشرعية، ودعم الرقابة على المنتجات المصرفية الإسلامية، بالإضافة إلى تشجيع ابتكارات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهو يوفر للمؤسسات المالية الإسلامية مظلة لا غنى لها عنها في ظل الأزمات الاقتصادية.

رابعاً: مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا⁵²:

تم إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية في نوفمبر عام 2002م كهيئة مستقلة تعمل على الإشراف على صناعة الخدمات المالية الإسلامية على مستوى العالم، وبدعم من المصارف المركزية والسلطات النقدية لعدد من الدول بالإضافة إلى بعض الهيئات والمنظمات الدولية القائمة على الرقابة والإشراف على الصناعة المصرفية العالمية، ويبلغ عدد أعضاء المجلس حالياً (65) عضواً من بينهم (19) عضو ممثلين لهيئات ومنظمات رقابة وإشراف دولية من أهمها: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية، وتتمثل الوظيفة الرئيسية للمجلس في الإشراف والتنظيم ووضع القواعد الخاصة بصناعة الخدمات المالية الإسلامية.

دور المجلس في دعم المؤسسات المالية الإسلامية:

تحدد مسؤوليات المجلس في هذا الإطار في الآتي:

- 1- تأصيل ونشر الأسس والمبادئ التي تحكم صناعة الخدمات المالية الإسلامية وتكييفها بما لا يتعارض مع المعايير الدولية المطبقة شريطة اتساقها مع الشريعة الإسلامية.
- 2- الاتصال والتعاون مع المؤسسات الدولية المناط بها وضع المعايير والمبادئ الحاكمة في مجال إحداث الاستقرار المالي والنقدي.
- 3- دعم الممارسات العملية الخاصة بمهارات إدارة المخاطر بالنسبة لصناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال البحوث والتدريب والمعونات التقنية.
- 4- تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء لتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية، ونشر الدراسات والاستطلاعات، وتشجيع البحوث الخاصة بالصيرفة الإسلامية.
- 5- تأسيس قاعدة بيانات للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وللخدمات والمنتجات التي تقدمها ولخبراء الصناعة.

من الملاحظ أن الدور الذي يقوم به المجلس دور هام وخاصة ما يتعلق منه بتطوير الصناعة، وتطبيق المعايير الدولية التي تتوافق مع الضوابط الشرعية، كما أنه يدعم إدارة المخاطر لدى هذه المؤسسات وهو الهاجس الدائم الذي يراور صناع القرار في هذه المؤسسات بما يؤدي إلى إحداث الاستقرار المالي والنقدي لديها.

خامساً: مركز السيولة المالية للمصارف الإسلامية (البحرين)⁵³:

تعتبر إدارة السيولة أحد أهم التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، وخصوصاً في ظل تعذر قيام هذه المصارف بالافتراض من السوق التقليدية مقابل الفائدة وعدم تواجد أسواق مالية متطورة تقوم على قواعد وأسس الصيرفة الإسلامية يمكن اللجوء إليها في حالات أزمات السيولة المؤقتة، لذلك فقد قامت مجموعة من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على رأسها البنك الإسلامي للتنمية وبنك دبي الإسلامي وبيت التمويل الكويتي بالإضافة إلى بنك البحرين الإسلامي عام 2002م بإنشاء مركز لإدارة السيولة للمصارف الإسلامية مقره مملكة البحرين.

دور المركز في دعم المؤسسات المالية الإسلامية:

يقوم المركز بعدد من الوظائف المهمة خدمة للمؤسسات المالية، منها على سبيل المثال :

- 1- تسهيل إنشاء سوق مال بينية (Interbank) تتيح للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إدارة الفجوات المالية بين أصولها وخصومها.
- 2- توفير السيولة قصيرة الأجل وإتاحة أدوات مالية إسلامية قابلة للتداول (كالصكوك) والتي تمكن المصارف الإسلامية من استغلال فوائض السيولة لديها.
- 3- توفير فرص الاستثمار قصيرة الأجل والمقبولة شرعاً وذات الأسعار التنافسية والتي تُعد أفضل من عمليات المرابحات على السلع إلى جري التعامل بها في السوق.
- 4- تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من سهولة تسييل الأوراق المالية لتحسين صورة محافظها المالية.
- 5- السعي لخلق سوق ثانوية يمكن تداول الأدوات المالية الإسلامية بها.

يأتي الدور الهام الذي يقوم به المركز من خلال إدارة الفجوات المالية بين أصول وخصوم المؤسسات المالية، وإتاحة أدوات مالية إسلامية قابلة للتداول (كالصكوك) تمكن المصارف الإسلامية من استغلال فوائض السيولة لديها وهو أمر في غاية الأهمية لعدم قدرة هذه المؤسسات من اللجوء إلى الأدوات التقليدية القائمة على الفائدة التي تطرحها المصارف

www.lmc Bahrain.com ⁵³

المركزية والمؤسسات التقليدية مما يقيها في حرج دائم وعدم قدرة على الموازنة بين آجال الودائع، وإعادة تسهيل استثماراتها في حالة حاجتها للسيولة، فهذا الدور لا غنى للمؤسسات المالية الإسلامية عنه ويجب عليها المشاركة في هذه المركز الذي يدعم عملها ويساعدها على تخطي أهم المشاكل لديها.

سادسا: السوق المالية الإسلامية الدولية⁵⁴:
في أبريل من عام 2002م تم تأسيس السوق المالية الإسلامية الدولية في البحرين، وقد جاء تأسيس السوق نتيجة لجهود مشتركة بين جهات مالية ورقابية هامة وهي مؤسسة نقد البحرين والبنك الإسلامي للتنمية والبنك المركزي السوداني والبنك المركزي الأندونيسي ووزارة المالية بدولة تنزانيا وكذلك هيئة الاستثمارات الخارجية بماليزيا، وقد تكونت إدارة السوق المالية من لجنتين أساسيتين هما "اللجنة الشرعية" التي تضم في عضويتها علماء وفقهاء مختصين بعلوم وقضايا الاقتصاد وتختص بتقرير مدى اتفاق الأدوات الاستثمارية مع الشريعة ولجنة أخرى تختص بأعمال البحوث والتطوير.

دور السوق في دعم المؤسسات المالية الإسلامية:

يقوم السوق بدور مهم في مساندة المؤسسات المالية الإسلامية، فهو يهدف إلى معالجة نقص وغياب الأدوات المالية الاستثمارية الإسلامية، ومعالجة مشكلة السيولة لدى المصارف الإسلامية، فمعظم نشاطات المصارف الإسلامية تتركز على التعامل في السلع ويشكل هذا الجزء الأكبر من نشاطها ولكن يجب الالتفات إلى أن هناك أدوات استثمارية عديدة متاحة أمام المصارف الإسلامية مثل صكوك المضاربات الإسلامية وصكوك التأجير التي بدأت تنتشر في الآونة الأخيرة، كما يهدف السوق إلى إيجاد أدوات مالية استثمارية جديدة تسهم في خلق سوق ثانوية وفرص استثمار جديدة تعمل على جذب استثمارات الدول الإسلامية بالأسواق التقليدية، والعمل على جذب المستثمرين من العملاء الراغبين في التعامل في هذه الأدوات وفقاً للشريعة الإسلامية والذين لم يجدوا أمامهم سوى التعامل في الأدوات التقليدية المنتشرة، وهو دور لا يقدر بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تسعى جاهدة لوجود مثل هذا السوق لأنها تغنيها عن العمل في الأسواق المالية التقليدية التي تشوب أدواتها الشبهات الشرعية.

سابعاً: الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف⁵⁵:

تم الإعلان عن تدشين أعمال الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف في عام 2004 واتخذت من البحرين مقراً رئيسياً لأعمالها وتعتبر الوكالة أول وكالة متخصصة في تصنيف المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية حيث كانت هذه المؤسسات تعتمد على المؤسسات المالية الدولية التقليدية، ويبلغ رأس مال الوكالة (10) ملايين دولار أمريكي ويعود للبنك الإسلامي للتنمية مبادرة التأسيس وهو المساهم الأكبر فيها وتبلغ حصته 42% بينما يساهم بحصة 11% كل من بنك البحرين الإسلامي وبيت التمويل الكويتي وبنك أبوظبي الإسلامي وشركة التكافل الماليزية.. كما تساهم مجموعة البركة بنسبة 5% وشركتي "جيه. سي. آر." الباكستانية للتصنيف وشركة كابيتال انتلجنس القبرصية بنسبة 5.3% و 2% لكل منهما على الترتيب وتتوزع النسبة المتبقية على عدد من الشركات والمؤسسات المالية ووكالات التصنيف، ومن المنتظر أن يتسع دور هذه الوكالة بشكل كبير مع دخول المصارف حيز تطبيق معايير بازل II مع بداية عام 2007م.

دور الوكالة في دعم المؤسسات المالية الإسلامية:

تغني الوكالة المؤسسات المالية الإسلامية عن اللجوء إلى الوكالات التقليدية التي تعمل في هذا المجال، وهي الأفدر على تقييم عمل هذه المؤسسات انطلاقاً من الأحكام والضوابط الشرعية التي تستند إليها في التقييم، وهي تهدف بشكل رئيسي إلى مساعدة المصارف الإسلامية على تنمية أعمالها وطرح أوراقها في السوق الدولية بعد أن تتمكن من الحصول على تصنيف دولي من قبل هذه الوكالة خصوصاً مع المصارف الأجنبية، كما أنها تضفي الشفافية المطلوبة على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية وتمكنها من تقييم حجم المخاطر التي تواجهها حيث أن التصنيف الذي تصدره هذه الوكالة معتمداً على المستوى الدولي.

ثامناً: المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات⁵⁶:

وهي واحدة من مجموعة المؤسسات التي أنشأها البنك الإسلامي للتنمية في إطار الدور التنموي الذي يلعبه على صعيد الدول والمجتمعات الإسلامية. وتهدف المؤسسة إلى توسيع نطاق المعاملات التجارية وتشجيع تدفق الاستثمارات بين الدول، وتقوم بتقديم الخدمات

www.iirating.com ⁵⁵

www.iciec.com : ⁵⁶

للمصدرين والمستثمرين بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما تقوم بتأمين وإعادة تأمين الصادات لتغطية المخاطر التجارية والمخاطر القطرية، وهو أول نظام للتأمين على مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية وفقاً للشريعة الإسلامية على مستوى العالم.

دور المؤسسة في دعم المؤسسات المالية الإسلامية

يعتبر قطاع المصارف أول المستفيدين من الخدمات التي تقدمها بشكل عام والمصارف الإسلامية بوجه خاص، حيث تستفيد من بوليصة المصارف العامة التي استحدثتها المؤسسة والتي توفر للبنوك التأمين المباشر ضد مخاطر عدم السداد تجارية كانت أم قطرية، كما يمكنها الاستفادة من الفرص التصديرية التي توفرها للمصارف لاسيما في دول مصنفة على أنها ذات مخاطر مرتفعة كـ بعض الدول الإفريقية، وهذه الخدمة من أهم الخدمات التي تغني المؤسسات المالية الإسلامية عن اللجوء إلى المؤسسات التقليدية التي تقدم مثل هذه الخدمات.

تاسعا: المركز الاسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم⁵⁷:

هو مؤسسة دولية مستقلة لا تهدف إلى الربح تم تأسيسه بتضافر جهود كل من البنك الإسلامي للتنمية الذي له الدور الرائد في تأسيس ومساندة مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الذي يمثل المظلة الرسمية للمؤسسات المالية الإسلامية، ودولة الإمارات العربية المتحدة بصفتها الدولة المستضيفة لمقر المركز، وقد تم إقرار الفكرة على هامش الاجتماع السنوي للبنك الإسلامي للتنمية المنعقد في الجزائر عام 2002م، مع التوصية بإعداد دراسة جدوى في الموضوع وتم التوقيع على اتفاقية مقر المركز في طهران سنة 2005، وتم تنويع كل هذه الجهود بانعقاد الجمعية العمومية التأسيسية بإمارة دبي ليعلن تأسيس المركز بصفة رسمية في العام نفسه ولكنه لم يبدأ نشاطه إلا في العام 2007.

دور المركز في دعم المؤسسات المالية الإسلامية

المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم مركز متخصص في فض النزاعات التي لها علاقة بالمؤسسات المالية الإسلامية، وعنصر التخصص هذا يميز المركز عن المراكز

⁵⁷ مجلة المستثمرون، تحقيق خاص عن المركز الدولي للمصالحة والتحكيم، (مقابلة مع الدكتور الخوليدي مدير المركز):

<http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=1044>

الأخرى فهو مركز متخصص في فض النزاعات التي تنشأ فيما بين المؤسسات المالية الإسلامية من ناحية، والنزاعات التي تنشأ بينها وبين عملائها من ناحية أخرى، وكذلك النزاعات التي تنشأ بين هذه المؤسسات وبين الجهات الأخرى التي ترغب في الاحتكام للمركز، وللتحكيم المتخصص العديد من المزايا من أهمها تعميق مفاهيم التحكيم المهنية في مجال المعاملات المالية التي تتميز بالدقة والتفصيل وحشد كل الطاقات المادية وغيرها لفائدة هذا القطاع، وأعني هنا فقه المعاملات المالية المعاصرة. فمع النمو المتسارع للمؤسسات المالية الإسلامية وتزايد الإقبال على التحول نحو المصرفية الإسلامية وفتح النوافذ المصرفية الإسلامية، وقد أصبحت الحاجة ملحة لتقديم الدعم والعون للمؤسسات المالية الإسلامية فيما يتعلق بالجانب الحقوقي والقانوني، خاصة أن معظم البنوك الإسلامية نشأت في ظل قوانين كانت موجهة في الأساس لتنظيم العمل المصرفي التقليدي. نحن ندرك أن ثمة مراكز عديدة للتحكيم منتشرة في المنطقة وفي غيرها من بقاع العالم، غير أن إقامة المركز الدولي للمصالحة والتحكيم كمركز متخصص لم يستهدف منافسة المراكز التحكيمية الأخرى في مهامها بحكم تخصصه كما ذكرنا، بل سيسعى المركز للتعاون معها والاستفادة من خبرتها كل في مجاله.

ويقدم المركز بعض المزايا العملية من أهمها الإسهام في الحد من المماطلة، وذلك بفضل البيت في النزاع في مدة لا تتجاوز ستة أشهر، والتحكيم وجه من أوجه العدالة الصلحية يناسب الخلفية الفكرية التي قامت عليها المؤسسات المالية الإسلامية، كما يؤمن حرية الأطراف في اختيار القانون الواجب التطبيق وتمنح هذه الحرية الحق لأطراف النزاع في اختيار الشريعة كقانون يحكم المعاملة، وذلك بموجب شرط التحكيم ضمن بنود العقد أو بموجب مشاركة التحكيم في حالة عدم النص على الشرط في العقد، ومطابقة قرارات المحكمين لأحكام الشريعة الإسلامية.

الأهداف المشتركة للمؤسسات الداعمة :

يتبين من القراءة السابقة لأهداف انشاء المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الاسلامي أن هناك عددا من العوامل المشتركة بينها، أهمها:

1. المساهمة في رؤوس أموال المشروعات وتقديم القروض للمؤسسات والمشاريع الإنتاجية في الدول الأعضاء وتقديم المساعدات المالية لهذه الدول في أشكال أخرى لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. إنشاء وإدارة صناديق خاصة لأغراض معينة وتلقى الودائع وتعبئة الموارد المالية بالوسائل الشرعية المختلفة.
3. المساعدة في تنمية التجارة الخارجية للدول الأعضاء وتعزيز التبادل التجارى بينها وبخاصة في السلع الإنتاجية وتقديم المساعدات الفنية لها والعمل على ممارسة أنواع النشاط الاقتصادي المالى والمصرفي في الدول الإسلامية عن طريق تقديم التسهيلات التمويلية للتجارة طبقاً للأحكام الشرعية.
4. إصدار النشرات التعريفية، والكتب، والدوريات، والموسوعات الفقهية المصرفية، والدراسات والبحوث، وغيرها من وسائل النشر الحديثة، ونشر الدراسات والاستطلاعات، وتشجيع البحوث الخاصة بالصيرفة الإسلامية، وعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات واللقاءات وورش العمل لتحقيق أهداف الصناعة المالية الإسلامية.
5. التعاون مع الجهات المختصة لإصدار القوانين الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية والهيئات ذات الصلة، وتشجيع إصدار الأدوات المالية الحكومية وغير الحكومية، وإنشاء قاعدة للمعلومات لتقديم العمل المالى والاقتصادي الإسلامي بصورة قوية وفعالة من خلال وسائل التقنية المتاحة، وتأسيس قاعدة بيانات للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والخدمات والمنتجات التي تقدمها ولخبراء الصناعة.
6. المشاركة في إعداد برامج للتدريب لرفع المستوى المهني للموارد البشرية العاملة في الحقل المصرفي والمالى الإسلامي.
7. تأصيل ونشر الأسس والمبادئ التي تحكم صناعة الخدمات المالية الإسلامية وتكييفها بما لا يتعارض مع المعايير الدولية المطبقة وشريعة اتساقها مع الشريعة الإسلامية.
8. الاتصال والتعاون مع المؤسسات الدولية المناط بها وضع المعايير والمبادئ الحاكمة في مجال إحداث الاستقرار المالى والنقدى.
9. دعم الممارسات العملية الخاصة بمهارات إدارة المخاطر بالنسبة لصناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال البحوث والتدريب والمعونات التقنية.

10. معالجة مشكلة السيولة لدى المصارف الإسلامية، فمعظم نشاطات المصارف الإسلامية تتركز على التعامل في السلع ويشكل هذا الجزء الأكبر من نشاطها ولكن يجب الالتفات إلى أن هناك أدوات استثمارية عديدة متاحة أمام المصارف الإسلامية مثل صكوك المضاربات الإسلامية وصكوك التأجير التي بدأت تنتشر في الآونة الأخيرة.
11. خلق أدوات مالية استثمارية جديدة تسهم في خلق سوق ثانوية وفرص استثمار جديدة تعمل على جذب استثمارات الدول الإسلامية بالأسواق التقليدية.
12. العمل على جذب المستثمرين من العملاء الراغبين في التعامل في هذه الأدوات وفقاً للشريعة الإسلامية والذين لم يجدوا أمامهم سوى التعامل في الأدوات التقليدية المنتشرة.
13. مساعدة المصارف الإسلامية على تنمية أعمالها وطرح أوراقها في السوق الدولية.
14. إضفاء الشفافية المطلوبة على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية وتمكنها من تقييم حجم المخاطر.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

بعد استعراض الأزمة الاقتصادية والمالية ومسبباتها ودراسة المؤسسات الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية ودورها والأهداف التي انشئت من أجلها ولكي تؤدي دورها بشكل مناسب بما يخدم أهداف الصناعة المصرفية الإسلامية، يرى الباحثان أنه بالرغم من الدور الإيجابي الكبير الذي تضطلع به هذه المؤسسات في حماية ودعم الصناعة المصرفية الإسلامية من الوقوع في الأزمات أو المشاركة فيها بشكل مباشر، فإنه من الضروري أن تركز هذه المؤسسات بشكل أكبر على المشاكل التي تعاني منها الصناعة المصرفية وتساهم في حل الأزمات التي يمكن أن تتعرض لها لتقويتها ورفع درجة منافستها للصناعة المالية التقليدية، وكذلك لتقديم نظرية مالية إسلامية للعالم الغربي تقنعه بالاتجاه نحو هذا النظام التي يتصف بالعدالة والنزاهة والأخلاق والشفافية، لذلك يتوجب على هذه المؤسسات:

- 1- إبتلاك نموذج للاقتصاد الإسلامي يمكن تقديمه للآخرين لتشكيل رؤية موحدة عن الاقتصاد الإسلامي ووسيلة سهلة للتطبيق، تتضمن الدعوة الى الالتزام باستخدام آليات عادلة لضمان الحقوق المالية للدائنين مع عدم إلحاق الضرر بالمدينين.
- 2- توحيد الهيئات الشرعية وحث المؤسسات المالية على عدم تجاوز رأيها بالدخول في بعض المعاملات لمعالجة آثار الأزمة التي تمر بها مما يدخلها في أزمات جديدة.
- 3- التعاون على تطبيق المعايير الشرعية بطريقة موحدة ووحدة المعايير التي تصدر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لما لها من أهمية في توحيد مفاهيم وآليات العمل.
- 4- ايجاد نظام موحد وشامل وعالمي لأحكام الشريعة الإسلامية، يمكن أن يكون له سلطة الإنذار المبكر عندما يتعلق الأمر بالمنتجات الضعيفة، والتأكد من أن التشريعات موحدة ومقبولة من جميع السلطات الاشرافية
- 5- تصحيح دور الاسواق المالية ووضع ضوابط محددة لترشيد سلوكيات المتعاملين فيها مع تفعيل عناصر الحوكمة والشفافية في نشاط المؤسسات المالية.

6- حث المؤسسات المالية الاسلامية على عدم التوغل في تطبيق التورق والتورق العكسي بغرض ادارة السيولة ومعالجة قضية فائض السيولة (ادارة السيولة قصيرة الأجل Overnight) لعدم وجود آلية مقبولة شرعا لاستثمار هذه السيولة.

7- العمل على توسيع الاسواق المالية الداخلية بين الدول الاسلامية حتى لا تتأثر بتراجع أسعار الأصول في دول العالم الخارجي.

8- معالجة قضية ادارة الملجأ (المسعف) الأخير من خلال حث المصارف المركزية على تفهم كيفية رقابة وادارة المصارف الاسلامية لايجاد الآلية المناسبة لدعم هذه المصارف عند الحاجة.

والله الموفق وهو الهادي إلى سبيل الرشاد،،،

المراجع

أولاً: القرآن لكريم

ثانياً: كتب الأحاديث

1. أبو عيسى، محمد بن سورة، سنن الترمذي، القاهرة، دار الحديث، بدون تاريخ (525/3)

2. مسند أحمد 8/357 حديث رقم(3825)

3. سنن أبو داود، حديث رقم 3349

ثالثاً: الدراسات والأبحاث

4. Chance, Done M., An Introduction to Derivatives, New York, Dryden Press,2006.

5. The future of Islamic finance (Conference Proceeding), International Financial Law Review; Nov2008, Vol. 27 Issue 11.

6. البعلي، عبد الحميد، الزمة المالية العالمية: ضرورة الاتفاق على مبادئ واضحة ومدروسة للمصرفية والاستثمار في النظام الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، مج29، ع337، ربيع الآخر 1430هـ- (2009).

7. توفيق، زين العابدين، أزمة المصارف العالمية: هل يوجد بديل إسلامي؟ بي بي سي - لندن

8. الجمعي، حمزة، الفوائد بين على التحريم ونتائج الانتشار، الاقتصاد الإسلامي، المجلد الثاني، ع15، سنة 1403هـ.

9. حصاد الجمعة الاقتصادي، قناة الجزيرة بتاريخ 2009\5\8

10. دوابه، أشرف، دراسات في التمويل الإسلامي: الرؤية الإسلامية للمشتقات، القاهرة، دار السلام للنشر، 2007.

11. رمضان، زياد و جوده، محفوظ، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، ط3، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2006.

12. رمضان، زياد، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، ط3، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2005.

13. السعد، أحمد، الأسواق المالية المعاصرة، اردب، دار الكتاب الثقافي، 2008.

14. شاكر، فؤاد، الأزمة العالمية في سطور، النشرة المصرفية العربية، مج3، ع4، 2008.

15. الشمري، صادق راشد، الأزمة المالية ... إلى أين؟ النشرة المصرفية العربية، مج3، ع4، 2008.

16. صندوق النقد الدولي " آفاق الاقتصاد العالمي: أبريل 2008 " نقلا عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008، الفصل الأول : التطورات الاقتصادية الدولية.
17. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008، تطور الأداء والإصلاحات في القطاع المصرفي في الدول العربية، ، أبوظبي، الصندوق، 2009.
18. عبد الستار أبو غدة، اوفوا بالعقود، منشورات مجموعة دلة البركة، 1977.
19. العلي، صالح، أثر الأزمة المالية العالمية في الفقر والبطالة ووسائل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم للمؤتمر الدولي "رسالة السلام في الإسلام"، تنظيم وزارة الأوقاف السورية بالتعاون مع السفارة البريطانية بعنوان، دمشق، 2009/6/2 - 1 .
20. عمر، محمد عبد الحلیم، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، ندوة الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية، القاهرة، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، أكتوبر 2008م.
21. عوض، طالب، أثر التقلبات المالية الدولية على أسواق الدول النامية، عمان، الجامعة الأردنية، المرصد الاقتصادي، 2009.
22. كامل، صالح عبد الله (رئيس المجلس)، تصريح صحفي لجريدة "الشرق الأوسط" العدد 10677 بتاريخ 2008/2/19
23. محيسن، فؤاد محمد، الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، رسالة دكتوراه غير منشورة، عمان، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2006.
24. محيسن، فؤاد محمد، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الصناعة المالية الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في سورية، 2009 ، ص39.
25. مطر، محمد، إدارة الاستثمارات، عمان دار الوراق، 1999.
26. هندي، منير ابراهيم، ادارة الاسواق والمنشآت المالية، الاسكندرية، منشأة المعارف، 1997.

رابعا : المواقع الالكترونية :

27. http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_7695000/7695884.stm
28. http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2009-04/20/content_862341.htm
29. <http://www.cibafi.org/NewsCenter/PrintPage.aspx?id=7781>
30. <http://www.cibafi.org/NewsCenter/PrintPage.aspx?id=8436> ؛
<http://www.cibafi.org/NewsCenter/PrintPage.aspx?id=8413>
31. <http://albaitalkuwaiti.files.wordpress.com/2009/08/drawing13.jpg>

32. الأسواق: فتوى الشيخ الفوزان: http://www.alaswaq.net/save_print.php?save=1&cont_id=23248
33. الببلاوي، حازم، الأزمة المالية العالمية الحالية " محاولة للفهم، <http://www.iid-alraid.com>
34. شحاته، حسين حسن، أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي، سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي WWW.Darelmashora.com
35. شحاته، حسين حسن، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للربا ؟ سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الإسلامي، WWW.Darelmashora.com
36. عزام، هنري، تنعكسات الأزمة على البنوك الاسلامية ضعيفة، تصريح لصحيفة الشرق الأوسط، بتاريخ 2009/9/29، رابط الخبر: <http://www.cibafi.org/NewsCenter/PrintPage.aspx?id=8752>
37. علي، أحمد محمد، الصيرفة الإسلامية وتحديات الأزمة المالية العالمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات الإسلامية، البحرين، 2009: <http://www.cibafi.org/NewsCenter/PrintPage.aspx?id=7781>
38. القنطجى، سامر وزميله، مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الاسلامية، 2006، www.kantakji.org
39. ناصر، لاهم، مشاكل المصرفية الاسلامية العالقة، موقع الهيئة الاسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل: <http://www.iifef.org/node/1081>
40. مدير بنك بلوم للتنمية في مقابلة مع صحيفة الشرق الأوسط بتاريخ 2009/9/29 العدد 11263 الرابط التالي: <http://aawsat.com/print.asp.net?did=537861&issueno=11263>
41. مجلة المستثمرون، تحقيق خاص عن المركز الدولي للمصالحة والتحكيم، الرابط <http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=1044>
42. منتدى التمويل الاسلامي: <http://islamfin.go-forum.net/montada-f6/topic-t139.htm>



المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

02/09/2009

الصيرفة الإسلامية تخرج بأقل الضرر ومعدلات نمو 30%



استطاعت الصيرفة الإسلامية الصمود في وجه الأزمة وخرجت بأقل الخسائر في الوقت الذي تدخل به الصيرفة التقليدية تحديات كثيرة أثبتت ضعفها في مواجهتها.

استطاعت الصيرفة الإسلامية الصمود في وجه الأزمة وخرجت بأقل الخسائر في الوقت الذي تدخل به الصيرفة التقليدية تحديات كثيرة أثبتت ضعفها في مواجهتها. فبالرغم من أن كثيرا من المصارف التقليدية تضرت من الأزمة إلا أن المصارف الإسلامية خرجت بأقل الضرر ومعدلات النمو التي خرجت منها تجاوزت 30% في الربع الأول من العام 2009.

هذا وأكد الدكتور منذر قحف أستاذ الاقتصاد الإسلامي وهو عربي أميركي من أصل دمشقي أن الصيرفة الإسلامية تستطيع الصمود ومواجهة التحدي وهي الآن بتوسع وذلك كونها قائمة على أرضية صلبة بالإضافة إلى أن مجموع الموجودات زادت ولم تنقص طبيعتها تنموية وأن الفروق ما بين الصيرفة التقليدية والصيرفة الإسلامية جعلت الأخيرة تكسب حيث أن الصيرفة الإسلامية قائمة على معيار أخلاقي الذي لا يقدم سلعة أو خدمة لا تتناسب مع الأخلاق وتقدم تمويلا حقيقيا بمعنى أنها لا تتعامل بالعقود الوهمية التي ليس لها حقيقة " بيع مؤشرات " في سوق البورصة والذي يعتمد على شراء مؤشر الأسهم وهو ما يسمى " المال الوهمي " الذي يقصد إلى المضاربة المحضنة غير المقبولة في الشريعة الإسلامية لأنها تفتقد لشروط الواقعية. إذن شرط الواقعية هو أهم ما يميز الصيرفة الإسلامية أي التمويل الواقعي الحقيقي.

أما الصيرفة التقليدية فهي القائمة على تقديم النقود " أي القروض " وهو تقديم أموال فقط من خلال عقد القرض المالي وهي تعامل بالعقود الوهمية التي ليس لها حقيقة " بيع مؤشرات وعقود اختيارات ".

ويرى الدكتور قحف على الرغم من تأثير جميع البنوك والشركات العالمية بالأزمة المالية في كل مكان في العالم إلا أن البنوك الإسلامية كانت الأقل تأثرا بذلك وذلك كون المصارف التقليدية تقوم على بيع القروض والديون من خلال ما يسمى بتوريق الديون فشراء الديون وتداولها ممنوع في الصيرفة الإسلامية ولم يحصل أن أي بنك في العالم الإسلامي اشترى من بنك أخرى ديونا وبالتالي لم يحصل إفلاس بالحجم الذي حدث هنا في أمريكا. ثم يضيف قائلا أن " البنوك الإسلامية تتعامل مع السلع الحقيقية لذلك كانت الخسائر أقل ولكن وجدت نتيجة للأزمة المالية العالمية ".

ومن وجهة نظره أن الصيرفة الإسلامية فيما لو طبقت عالميا ستكون عاملا مساعدا لحل الأزمة التي لا بد وأن تأخذ وقتا للتعاقي منها، معتبرا أن ما تقدمه الصيرفة الإسلامية تغيير أساسي وحل جذري للأزمة المالية والذي يقوم على تغيير طبيعة البنك فبدل أن يقوم البنك على الديون يقوم على تقديم السلع الحقيقية أي عملية تنموية. أما النقود قد تستعمل للمقامرة أو المضاربات أو ما يسمى بمعاملات ذات المجموع الصفري " وهي معاملات تشكل الجزء الأكبر في السوق المالية هنا في



تمتلك مرونة في مواجهة التحديات

تأثير محدود للآزمة المالية على البنوك الإسلامية

قالت وكالة موديز للتصنيف الائتماني من التأثيرات السلبية لانخفاض أسعار النفط والأزمة الاقتصادية العالمية على قطاع التمويل الإسلامي، مؤكدة أن السيولة والرسمة المتراكمة في أرصدة البنوك الإسلامية ستمكنها من مواجهة الضغوط .

ووفقا لتقرير أصدرته «موديز» عن المؤسسات المالية الإسلامية فإن سوق الصكوك سيحتاج إلى بعض الوقت للتعافي من الأزمة ولكن حينما تتوافر لدي المصارف السيولة الكافية ستعاود السوق معدلات نموها السابقة التي تراوح ما بين 30 إلى 35 في المائة سنويا، كما تتوقع الوكالة أن تحظى الموارد المالية الإسلامية المتبادلة وأعمال إدارة الأصول بمستقبل مشرق.

التمويل الاسلامي

وأوضحت موديز أن قطاع التمويل الإسلامي يواجه تحديين أساسيين بسبب انخفاض أسعار النفط. وقال نائب الرئيس وموظف ائتمان أول لدى «موديز» أنور حسون: إن هناك صلة حيوية بين أسعار النفط والمصارف الإسلامية، باعتبار أن معظم هذه المصارف تعمل في الاقتصادات المصدرة للنفط والغاز، وستجد المصارف الإسلامية صعوبة أكبر في أن تنمو في المستقبل؛ حيث تعاني هذه المصارف من محدودية الموارد التمويلية.

وأوضح التقرير أن السيولة النفطية كانت تشكل حافزا كبيرا لعدم لجوء الصناعة الإسلامية إلى مدخول الوساطة المالية أو «إصدار الصكوك»، ولم يؤد تراجع السيولة النفطية إلى تباطؤ حاد في إصدارات الصكوك فحسب، وبالتالي حرمان المصارف من مصادر التمويل طويلة الأجل، وهي في أشد الحاجة إليها، بل إنه أثر تأثيرا ملحوظا في تسعير هذه الأدوات المالية.

ومع ذلك، تعتقد وكالة التصنيف أن هذه المخاوف ليس لها تأثير كبير في المصارف الإسلامية، نظرا لأنها في فترات معتدلة سابقة كان لديها من الحكمة ما يكفي لجمع الأصول السائلة والرسمة الكافية في ميزانيتها العمومية، وهي تستخدم هذه الأصول السائلة حاليا في مواصلة نمو محافظها الائتمانية بالرغم من شح المصادر التمويلية، وعلاوة على ذلك تساعد القواعد الرأسمالية الضخمة لهذه المصارف على التخفيف من أثر تراجع أسعار الأصول، وربما أيضا التخفيف من ارتفاع معدلات التعثر في المحافظ الائتمانية.



المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

03/09/2009

مصرفي إسلامي أردني: الأزمة المالية العالمية سلطت الضوء على

الصيرفة الإسلامية



قال رئيس مجلس إدارة البنك العربي الإسلامي الدكتور تيسير الصمادي إن الأزمة المالية العالمية أثبتت قدرة المصارف الإسلامية على استيعاب الصدمات وبيّنت أنها كانت أقل المتأثرين بانعكاساتها بفضل تميّز هذه المصارف بالانضباط في إدارة الأصول المالية.

قال رئيس مجلس إدارة البنك العربي الإسلامي الدكتور تيسير الصمادي إن الأزمة المالية العالمية أثبتت قدرة المصارف الإسلامية على استيعاب الصدمات وبيّنت أنها كانت أقل المتأثرين بانعكاساتها بفضل تميّز هذه المصارف بالانضباط في إدارة الأصول المالية وقيامها بتمويل العمليات الحقيقية وابتعادها عن العمليات الورقية التي تقوم على الروافع المالية والمضاربات.

وأضاف الصمادي أن الأزمة المالية العالمية سلطت الضوء على الصيرفة الإسلامية وجعلت منها ظاهرة عالمية وتنادي الجميع بعيداً عن الدوافع العقائدية إلى الاستفادة من الميزات التي تقدّمها هذه الصيرفة، حيث كلفت الإدارة الأميركية فريقاً من الباحثين في المصرف الاحتياطي الفدرالي ووزارة الخزانة الأميركية لدراسة صناعة الصيرفة الإسلامية للخروج بتوصيات حول كيفية الاستفادة من إيجابياتها لمعالجة الأزمة الحالية وتجنّب وقوع مثل هذه الأزمات مستقبلاً.

وأقرّت اليابان أخيراً تشريعات تمنح المصارف اليابانية تراخيص لافتتاح فروع أو نوافذ للتمويل الإسلامي، بل إن بعض الجامعات اليابانية، ومنها جامعة كيوتو، بدأت العمل على إنشاء أقسام متخصصة في المصارف الإسلامية. وفي فرنسا دعت مؤسسات تشريعية إلى ضمّ النظام المصرفي الإسلامي إلى النظام المصرفي الفرنسي مشيرة إلى أن النظام الذي يعتمد على قواعد مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية يعود بالفائدة على الجميع سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين، فعلاً فقد أقرّ البرلمان الفرنسي تشريعات تسمح بفتح نوافذ إسلامية لدى المصارف هناك بعدما كان ذلك ممنوعاً، وفوق هذا كله فقد دعت الصحيفة الناطقة باسم الفاتيكان المصارف التقليدية إلى الاستفادة من هذه الممارسات.

وقال الصمادي: "نطمح ونطالب المصرف المركزي بإصدار قانون خاص ينظم عمل هذه المصارف التي بدأ عددها بالترديد بحيث يكون هناك قانون للمصارف الإسلامية وقانون للمصارف التقليدية، إضافة إلى ذلك فإن القدرات المؤسساتية لدى المصرف المركزي في مجال الرقابة على المصارف الإسلامية ما زالت دون مستوى الطموح".

وأكد الصمادي على أن الحاجة باتت ماسئة لإنشاء دائرة متخصصة في هذا المجال لدى المصرف المركزي، وليس هذا فحسب بل نتطلع إلى اليوم الذي يقوم فيه المصرف المركزي بتشكيل هيئة للرقابة الشرعية على المستوى الوطني بالتعاون



المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

03/09/2009 خبر اقتصادي: المصارف الإسلامية تأثرت في شكل طفيف بتبعات

أزمة المال العالمية



أكد الخبير والإعلامي الاقتصادي الألماني إبراهيم محمد أن المصارف الإسلامية تأثرت في شكل طفيف بتبعات أزمة المال العالمية، مقارنة بالمصارف التقليدية من تجارية واستثمارية. فهي تمارس رقابة فعالة على المشاريع التي تمويلها، في مقابل هامش من الربح بدلا من تحديد فائدة ثابتة. مقارنة بالمصارف التقليدية من تجارية واستثمارية.

أكد الخبير والإعلامي الاقتصادي الألماني إبراهيم محمد أن المصارف الإسلامية تأثرت في شكل طفيف بتبعات أزمة المال العالمية، مقارنة بالمصارف التقليدية من تجارية واستثمارية. فهي تمارس رقابة فعالة على المشاريع التي تمويلها، في مقابل هامش من الربح بدلا من تحديد فائدة ثابتة.

كما تعقد صفقات تجارية وصناعية وخدمية على أساس القيام بأنشطة واقعية تساعد على زيادة الإنتاج ورفق معدلات النمو وكبح جماح التضخم، بدلا من المضاربة بمشتقات مالية وهمية.

وفي هذا الإطار تعمل على أساس مبدأ المرابحة التي تحصل بموجبه على هامش ربح من المشاريع الناجحة. وباستثناء ذلك، فإنها تتقاسم أعباء الخسارة مع شركائها بشكل يعزز لديهم روح المبادرة.

وبين محمد أن المناعة التي أظهرتها المصارف الإسلامية في وجه الأزمة العاصفة، زادت اهتمام الغرب عموماً والأوروبيين خصوصاً بالنظام المصرفي الإسلامي، لاسيما أنهم كانوا حتى وقت قريب يستغربون تأسيس مثل هذه المصارف. وهكذا سارعت المصارف السويسرية والأميركية والبريطانية إلى توسيع دائرة خدماتها المالية الإسلامية.

وبدورها قامت مصارف ألمانية وفي مقدمها «كوميرتس بنك» و «دويتشه بنك»، بإنشاء أقسام وصناديق خاصة بهذه الخدمات سواء في ألمانيا أو في العالم العربي. وزاد اهتمامها بذلك وجود جالية مسلمة قوامها أكثر من 3.5 مليون مسلم يعيشون في ألمانيا، وأكثر من 18 مليوناً على مستوى أوروبا الغربية. وملفت في هذا السياق اتساع دائرة اهتمام الأوروبيين والغربيين بالنظام المصرفي المذكور ليشمل الجامعات والمعاهد، ناهيك عن وسائل الإعلام التي أضحت تتناوله بكتافة ودورياً. فقد حققت جامعة «ستراسبورغ» الفرنسية أخيراً سبقاً أكاديمياً، من خلال إدخال اختصاص «الأنظمة المالية الإسلامية» في مناهجها. وهي بذلك أول جامعة أوروبية تقوم بذلك مع أن عدداً لا بأس به من الجامعات الأوروبية تدرس هذا النظام كمادة فصلية أو تجري بحثاً حوله.

ونوه محمد إلى أن نجاح المصارف الإسلامية من جهة، واتساع دائرة الاهتمام العالمي بها من جهة أخرى، يتطلب مزيداً